الإختيار الثوري

العدد 46
ابريل 1980
الثمن 2,50 ف

ملف

العربية السعودية

مقابلة مع الاخ احمد بن بلة :

النظام التونسي كشف عن نفسه

المغرب

اشكالية العمل الديمقراطي

السجون المغربية : مقابر لدفن الاحياء

اذا كان أقطاب الاصلاح يطبعون الواقع السياسي العام في المغرب بجو من البلبلة والتشويش باطروحاتهم الانهزامية فان واقع القمع هو من الصلابة بمكان لكي يقف شاهد حي على زيف وبطلان ادعاءات النظام من جهة ودعايات الاصلاح عن الديموقراطية من جهة ثانية. فالوقائع والاحداث الثابتة الملموسة تثبت يوما عن يوم، مدى انعدام ابسط الحريات الديموقراطية بل مدى تدهور حقوق الانسان في مغرب اليوم لدرجة صارت تقارب معها العدم. ففضلا عن المحاكمات الصورية التي اصبحت من جوانب الحياة اليومية العادية، هناك ظروف الاعتقال ووضعية السجون المغربية التي تدهورت بشكل خطير. وان موت عدد من السجناء السياسيين اصبح مؤشرا بالغ الدلالة عن خطورة الوضعية التي يتواجد فيها المعتقلون السياسيون بالمغرب.

ان ابرز مثال عن هذا الواقع المزري، هو الوضعية الصحية التي يعيشها عدد من المعتقلين في مختلف سجون المغرب. وذلك من جراء سوء التغذية من جهة وقلة العناية الصحية في حالة تواجدها من ناحية ثانية. فالمضاعفات الخطيرة المترتبة عن ظروف التعذيب وسوء التغذية والاهمال التام أخذت تشمل أكثر فأكثر من المعتقلين السياسيين وبخطورة متزايدة. ففي مكناس، على سبيل المثال، لا يستطيع الطبيب سوى عيادة ما لا يزيد من عشرة معتقلين. فضلا عن أن اهمال الادارة وتهاونها يسمح للطبيب بزيارة السجن وقتما يشاء. بل الادهى ذلك يمكن له أن يرسل أطباء في طور التدريب – هذا ما يقع في غالب الاحوال – بكل ما يحمله ذلك من انعكاسات وخيمة على صحة السجناء بحكم ضعف وقلة تجربة هؤلاء الاطباء. أما الدواء الصالح والمستعمل لكل الامراض فهو اقراص الاسبرين. دون الحديث عن الفوضى الضاربة أطنابها والمتاجرة بالادوية وبالاموال المخصصة للعناية الصحية. اما فيما يخص تحاليل الدم، فهي لا تتم ولو اوصى بها الطبيب. ومما يبرز مدى تردي الوضع أن الطبيب لا يستعمل وسائل الكشف الطبي ابدا، فهو يكتفي بتوجيه اسئلة للمريض من وراء مكتبه ليخط بعد ذلك وصفة طبية قلّ ما تختلف من حالة لاخرى، أما معالجة الاسنان فهذه المسالة غير واردة في قاموس طبيب الاسنان، فهو لا يأتي، ونادرا ما يفعل، الا ليقتلع الاسنان. أما المعالجة من طرف اخصائي فهذا أمر أصبح يطابق المعجزة.

هذا مجر مثال بسيط عن واقع مزري لا يكف عن التردي من يوم لاخر. ان اثارة انتباه الرأي العام الوطني والدولي حول هذه القضية، وتوفير تعبئة نضالية حولها اصبح مسالة ملحة ومطروحة بحدة. ان نضالات المعتقلين السياسيين أنفسهم لتحسين ظروف الاعتقال والمعاملة في السجون المغربية، ما انفكت تتعاظم وتتقوى. فالمطلوب اليوم هو دعم هذه النضالات واعطاء هذه القضية حجمها الاساسي والمهم في صيرورة النضال ضد الطبقات السائدة. ■

لا.. لتزوير الحقائق باسم القضية الوطنية

بتاريخ ١٣ مارس نشرت جريدة "المحرر" في عددها رقم ١٨١٤ مقالا تحت عنوان "تعبئة العمال المهاجرين للدفاع عن الوحدة الترابية". وباعتبار انعدام ادنى حد من المسؤولية والاخلاقية في هذا المقال المذكور، وباعتباره قمة في التشويش والدس فاننا نحن العمال المغاربة أنصار الاختيار الثورى بهولاندا، نود اثارة انتباه الرأى العام المغربي عامة والمناضلون الاتحاديون خاصة الى النقاط التوضيحية التالية :

١ – لم ينعقد المهرجان المذكور باستدعاء مباشر من الاتحاد الاشتراكي بل باستدعاء من ما يسمى بـ"رابطة المعلمين" و"الاتحاد الديموقراطي للعمال المغاربة بهولاندا". أى كما يقول المقال "مناضلو الاتحاد الاشتراكي في هولاندا". وذلك بحضور كل من الداودى ادريس والاخصاصي محمد. فيما يخص الرابطة، يعرف الخاص والعام بهولاندا انها تاسست عبارة من مجموعة من المرتزقة بدفع غير مباشر من طرف السلطات المغربية هنا وتضم في مكتبها (الذى يشكل في نفس الوقت قاعدتها) عناصر معروفة بارتباطها بالوداية البوليسية. أما الوليد الممسوخ المسمى بـ"الاتحاد الديموقراطي" فهو مجرد اسم ظهر في فبراير سنة ١٩٨٠ بغرض تقسيم الجالية

←

المغربية ومحاولة ضرب اطارها الجماهيري، أي جمعية العمال المغاربة بهولاندا. وكان وراء خلق هذه المنظمة الوهمية ادريس الداودي من الاتحاد الاشتراكي بالاعتماد على مرتزقة مفضوحين بهولاندا.

٢ ــ كان حضورنا في المهرجان المذكور مع باقي مناضلي الجمعية لوضع النقاط على الحروف بخصوص الوليد الممسوخ الذي يريد بعضهم فرضه على الجالية. فكانت أسئلتنا بالتالي مرتكزة حول نقطة واحدة وهي: أن يتفضل مبعوثي القيادة الاصلاحية بتفسير أسباب تأسيس هذا "الاتحاد" وتوضيح موقفهم من الجمعية الموجودة ومن نضالاتها. وكانت هذه هي النقطة الوحيدة التي دار حولها النقاش. ولم تثر القضية الوطنية بتاتا في المهرجان المذكور ولا نوقشت.

٣ ــ اتهمنا المقال المذكور باننا حزب الاجنبي، ونحن نقول لموجهي الاتهام أننا لسنا في حاجة لدروس في الوطنية من طرف من زكوا خيانات النظام ومساوماته على وحدة التراب ووحدة الشعب ومن وضعوا أنفسهم كامتداد كاريكاتوري للاممية الثانية في بلادنا.

٤ ــ ان من يريد التنفيس عن أزمته داخل الوطن بالبحث عن سند جماهيري ما في الخارج، لن يحصد سوى الفشل الذريع. وكيف لا وهو يستعين في ذلك بأطر أكل عليها الدهر وشرب وتجاوزتها الاحداث الى غير رجعة.

٥ ــ ان بعض فاقدي الجذور، الذين يسعون وراء التسميم واقامة الحواجز المصطنعة ما بين المناضلين، بشتى الوسائل، بما فيها اللجوء الى تشويه الحقائق، لن يعملوا في نهاية المطاف الا على عزل أنفسهم أكثر فأكثر. أما المناضلون المخلصون، أي كان موقعهم، فلن تنال كل هذه المحاولات من مواقفهم الاساسية، ولن تمس مستقبلهم المشترك. ■

لماذا يصدّر النظام المغربي الطلبة الى الخارج ؟

يعيش الطلبة المغاربة بأوروبا، كالعديد من الجاليات الطلابية الاجنبية في السنوات الاخيرة تحت ضغط وتهديد قوانين عنصرية تندمج في سياق العمل على الحد من الهجرة ومراقبتها الذي دخلت فيه بكل عنف وجدية بعض الحكومات الاوروبية، والفرنسية منها على الخصوص، التي تحتضن ٩٠ ٪ من الطلبة المغاربة الموجودين بالخارج. وأمام هذه الاوضاع الجديدة، بدأ الطلبة الاجانب في تنظيم حملات احتجاج مختلفة الاشكال وبمساندة الحركة الطلابية الفرنسية بوجه خاص.

وبالنسبة الينا فان هذه المهام الجديدة تستلزم الوعي اكثر من أي وقت مضى بأسباب الهجرة الطلابية المندرجة في اطار سياسة تصدير الطلبة التي ينتهجها النظام المغربي منذ سنوات وتتصاعد وتائرها باستمرار.. وذلك حتى يتمكن الطلبة المغاربة بالخارج من وضع شعاراتهم النضالية في اطارها الصحيح وأبعادها الحقيقية.

يبلغ عدد الطلبة المغاربة بالخارج أزيد من ٢٠،٠٠٠ ويمثل هذا العدد أول جالية طلابية بالخارج و٢٠ ٪ من الطلبة الاجانب بفرنسا. واذا كان النظام المغربي، على لسان رئيس دولته يفتخر بكونه النظام الوحيد في العالم الذي صدر ٢٠ ألف طالب الى الخارج، فانه بذلك يكشف عن توجه ثابت لديه في تطبيق المعاهدة الاستعمارية الجديدة في الميدان الثقافي.

ان أسباب الهجرة الطلابية هي من نفس مستوى الهجرة العمالية بما أنها نتيجة مجموعة من التناقضات الرئيسية بين الطموحات العميقة لجماهير الشعب والشباب والبنيات الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة في المغرب.

لكن الهجرة الطلابية حديثة نسبيا، حيث لم يكن عدد الطلبة المغاربة بفرنسا قبل ١٩٥٦ يتعدى بضع عشرات فقط.

فبسبب نسبة التمدرس الضئيلة (٠/٠١٨،٨ سنة ١٩٥٥) لم يكن يصل الى التعليم العالي الا عدد قليل جدا من المغاربة، فمن ١٩١٢ الى ١٩٥٥ لم يكن هناك أكثر من ٦٤٠ حاملا للباكالوريا، من ضمن ١٠ ملايين نسمة غداة الاستقلال الشكلي.

غير أن حاجة الدولة الى الاطر في جميع الميادين وعلى جميع المستويات، وبموازاة تمدرس كثيف في التعليم الابتدائي من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ تلقت المؤسسات الثانوية والجامعية أعدادا لا يستهان بها من التلاميذ والطلبة.

لكن ضعف التجهيز والتأطير، مقرونا بهيمنة النظام التعليمي الفرنسي دفع بجزء من الطلبة المغاربة الى الخارج والى فرنسا على وجه الخصوص.

ومنذ ذلك الوقت والجامعات الاوروبية العربية تتلقى أعدادا متزايدة من الطلبة المغاربة، كما تشهد بذلك الارقام الرسمية التالية المتعلقة بفرنسا:

١٩٦٩ ــ ١٩٧٠	٢٣٢١
١٩٧١ ــ ١٩٧٢	٢٦٣٠
١٩٧٢ ــ ١٩٧٣	٢٩٧٨
١٩٧٣ ــ ١٩٧٤	٤٤٥٣
١٩٧٤ ــ ١٩٧٥	٦٠٠٠
١٩٧٥ ــ ١٩٧٦	١٤٠٠٠
١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	٢٠٠٠٠

والملاحظ، انطلاقا من هذه المعطيات، هو تصاعد وتائر الهجرة الطلابية منذ ١٩٧٢، وهو تصاعد مس في نفس الوقت الهجرة العمالية.. وهذا ليس من قبيل الصدفة، بل يجد

البقية على ص ١٥

اشكالية العمل الديمقراطي

عندما عزم النظام الدخول في تجربة برلمانية جديدة، بموازاة مع ركوبه موجة الوطنية بعد أن اكتشف ـ عشرين سنة من بعد الاستقلال الشكلي ـ أن هناك أراضي مغربية لا زالت تحت نير الاستعمار المباشر، عندما قرر ذلك، فان أغراضه وأهدافه المعلنة أو المبيّتة كانت واضحة تمام الوضوح.

لقد عمل من خلال ذلك على الخروج من الازمة الداخلية والخارجية التي اختنقته، واستهدف توفير الجو الملائم "للاجماع الوطني" الذى اراده حوله، "والسلم الاجتماعي" الذى أراد فرضه على الجماهير الفقيرة، بايجاد واجهة شكلية تغطي عن جوهر سلطته المطلقة وحقيقة طبيعته الاقطاعية الكومبرادورية. انه لم ينو في يوم من الايام التنازل عن جزء من هذه السلطة. المقصود فقط، توفير هامش "ديموقراطي" وجب ضبطه بكل الوسائل حتى لا تتجاوز التجربة الحدود المرسومة لها، وان اقتضى ذلك استعمال جميع وسائل التزوير والغش، والقمع بشتى أشكاله.

ولكن، هل عمل النظام كل هذا عن طيب خاطر؟ وهل منح هذا الهامش بالمجان وعن طواعية؟ أو انه مارس كل هذا كلعبة بهلوانية يملك القدرة على التحكم في كل أوراقها اولا وأخيرا؟

ان التسليم بشكل تبسيطي بهذه المقولات كحقيقة احادية الجانب، يكون من باب التصور الخيالي، ويعمل في نفس الوقت على الغاء قدرة الجماهير وكفاحاتها.

اذ انه من المؤكد والواضح أيضا، أن الازمة التي اختنقت النظام، وبلغت ذروتها في أواخر ١٩٧٣، ليست الا نتيجة للصراع الطويل والمرير الذى خاضته جماهير شعبنا، ضد السياسة اللاشعبية القائمة، ذلك الصراع الذى تعددت أشكاله ومظاهره، اجتماعية كانت ام سياسية، واحيانا عنيفة، والذى عمقه انفجار التناقضات داخل الجيش نفسه الذى فشل النظام في الجعل منه أداة قمعية موجهة ضد الشعب المغربي. ولقد احتلت الطبقة العاملة، وفقا لدورها التاريخي وقدراتها الكفاحية، مكان الصدارة ضمن هذا الصراع، وهي لم يخمد كفاحها المطلبي أو السياسي يوما واحدا..

وهذه العوامل كلها هي التي أجبرت النظام ـ غداة المحاولتين العسكريتين اللتين كادتا أن تطيح به ـ وأرغمته ارغاما، للبحث على مخرج يخفف من حدة العزلة، ومن ازمة الثقة التي نشأت بينه وبين حلفائه الامبرياليين أنفسهم.

وبناء على هذا الصراع المحتدم الذى خاضه شعبنا، والذى ولّد عزلة النظام، وكان من المفروض أن يستفيد منها كامل الاستفادة، طرح السؤال بالحاح حول موقف الحركة التقدمية من اشكالية العمل الديموقراطي، والتكتيك السديد الذى عليها نهجه أمام "مسلسل التحرير والديموقراطية" الذى يطرحه النظام، علما بأن الجانبين، الوطني والديموقراطي، يرتبطان ارتباطا وثيقا. ولقد تصنفت المواقف اجمالا في ثلاث اختيارات:

ـ الاول يرفض القضيتين الوطنية والديموقراطية جملة وتفصيلا، بدعوى انهما تخدمان أولا وأخيرا مخططات النظام وطبقته، ويدعو الى تأييد تكوين دويلة بالصحراء المغربية، والى مواصلة العمل السرى كامكانية وحيدة للممارسة الثورية في هذه المرحلة.

ـ والثاني الذى انساقت فيه أغلب قيادات الحركة الوطنية والتقدمية، هو الذى يزعم اعطاء الاسبقية للمسالة الوطنية على قضايا الصراع الطبقي، بدعوى أن النظام له مصلحة في استرجاع الصحراء، ويمكنه بالتالي أن يصبح وطنيا. ومن ثم ضرورة دخول اللعبة كما يطرحها النظام بدون شروط اضافية، لان المرحلة لا تحتمل ذلك، والقبول بالتحالف معه ضمن "الاجماع الوطني" ضد العدو الخارجي، والقبول أيضا بترك كامل المبادرة لديه ليقود هذا الاجماع، بل القبول بتنفيذ المهام التي يخطط لها، باسمه ونيابة عنه كلما طلب منها ذلك. ويرتبط هذا الطرح على صعيد القضية الوطنية، بعزم هذه القيادات اشراك أحزابها في الحملة الانتخابية بهدف الاستفادة من الاوضاع الجديدة.

ـ اما الاختيار الثالث والمتميز عن الاثنين السابقين، فانه ينطلق من استمرارية النضال التاريخي للشعب المغربي ضد أعدائه الداخليين والخارجيين، ومن صحة وسلامة تشبثه بسيادته الوطنية، وكذا دفاعه ونضاله من أجل فرض الديموقراطية، مكان استبداد الحكم المطلق، ويوفر بالتالي، وبناء على التحليل الملموس لطبيعة المرحلة، الربط الصحيح ما بين النضال الوطني من أجل مطلب كان ولا يزال مطلبا شعبيا قبل أن يكون مطلبا للدولة ـ ونعني بذلك استكمال السيادة الوطنية ـ والنضال الديموقراطي كشكل من أشكال النضال وجب تسجيله ضمن خط وطني ثورى شامل يربط وينسق بين جوانب الصراعين: الوطني والطبقي. ومن ثم، الرد على مخططات ومناورات النظام بالشكل الذى يجعل الجماهير

"البوليساريو ـ في اطار دولة مستقلة ستميل الى الغرب"

قوّاده في الميدان من الاستقلال ما يكفي لكي يتصلوا مباشرة فيما بينهم والاستجابة بسرعة للظروف المحلية. فلما كان الملك الحسن يخشى تكرار محاولات الانقلاب التي جرت في ١٩٧١ و ١٩٧٢، فانه يصرّ على هياكل اتصالات وقيادة مركزية للغاية. وهكذا كثيرا ما تمر عدة ساعات بين وصول أنباء عن هجوم على حامية مغربية ما ووصول القوة الجوية المجاورة، اذ لا بد من ارسال الطلب عن طريق الرباط. وفضلا عن هذا، يفتقر قادة الميدان الى سلطة تنظيم الدوريات الوقائية. وتساعد الظروف بدورها على تقويض الروح المعنوية العسكرية تماما كظروف المناخ غير المواتية وزيادة عدد مقاتلي البوليساريو، والهوة القائمة بين كبار الضباط الفاسدين غير الاكفاء الى حد كبير (لكنهم موالون) وبين الكوادر المتوسطة أو الدنيا. وستكون الاسلحة الامريكية المتقدمة ـ مهما كان السخاء في توفيرها ـ غير فعالة في غيبة تحسين له وزنه في قدرة الجيش المغربي على ادراجها بكفاءة في نظامه القتالي.

وثالثا، يمكن لتغيير ما في سياسة بيعنا للاسلحة الى المغرب أن يوقف التحسن الذى حدث في علاقاتنا الاقتصادية مع الجزائر، التي هي في المستقبل شريك اقتصادى للولايات المتحدة أهم من المغرب. فالجزائر تزودنا بتسعة في المائة من وارداتنا من البترول الخام (١٦ ٪ من واردات الساحل الشرقي) وباثنين في المائة من استهلاكنا من الغاز الطبيعي. وقد ربحت الشركات الامريكية أكثر من ٦ مليار دولار في عقود المقاولات منذ الستينات، وتبلغ قروض وضمانات بنك التصدير والاستيراد الان ١،٤ مليار دولار.

ومن الناحية السياسية تميل الجزائر الى الابقاء على صورتها كراعية مناضلة للنظام الاقتصادى العالمي الجديد فضلا عن مساندة خليط من حركات التحرر الوطني. غير أن هناك شواهد قوية ـ وخاصة منذ انتخاب الشاذلي بن جديد خليفة للرئيس الراحل الهوارى بومدين في فبراير ١٩٧٩ ـ على أن الجزائر بدأت تتخذ مواقف أكثر اعتدالا في عدد من المسائل الدولية التي تتمشى مع أهدافنا السياسية. وقد عمل الجزائريون، في مؤتمر هافانا مع يوغوسلافيا والهند في الجهود، من أجل منع كوبا من توجيه حركة عدم الانحياز نحو موقف واضح مناصر للسوفيات، وأيدت الجزائر التسوية السلمية للنزاع بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية في وقت كان السوفيات فيه يؤيدون هذه الاخيرة في استخدام القوات العسكرية، وعارضت السياسة السوفياتية في أثيوبيا وأوغندا بتأييدها للارثيريين وللاطاحة بعيدى أمين بمساعدة تانزانيا، وشددت موقفها الذى كان من قبل متسامحا مع اختطاف الطائرات.

وخلال مناقشاتي مع كبار المسؤولين الجزائريين اسرّوا انهم يدركون أن دولة اسرائيل "واقع تاريخي" لا بد أن يؤخذ في الاعتبار في اطار حل شامل للنزاع في الشرق الاوسط، وانتقدوا سياسة كوبا الطموحة في افريقيا وغزو فيتنام لكمبوديا، وأعربوا عن اهتمامهم بشراء المعدات العسكرية الامريكية. وفضلا عن ذلك، فان الشاذلي بن جديد يبدو ـ على عكس بومدين ـ براجماتيا أكثر منه ايديولوجيا، وثمة ما يدفع الى الاعتقاد بانه عندما يدعم الرئيس الجزائرى سلطته فسيعد المسرح لمزيد من العلاقات بين بلدينا. لكن من المحتمل أن يصبح مثل هذا التحسن أكثر وأكثر صعوبة اذا نحن ـ خلال هذه الفترة ـ غيرنا سياسة الحياد، وملنا لصالح المغرب بتزويده بأسلحة لاستخدامها في الصحراء.

... وينبغي أن يكون هدفنا الاول هو تسهيل حل النزاع. ومن سوء الحظ انه ليس من السهل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات. فأطراف النزاع متباعدة كل البعد في موقفها سواء من جوهر الحل أو أشكال المفاوضات. فالمغرب يصر ـ برغم أن البوليساريو ليست عاملا حرا ـ على حل المشكلة عن طريق المناقشات الثنائية مع الجزائر مؤمن بأنها هي التي تمسك بمفاتيح الحل. أما الجزائر فتؤمن بأن النزاع في الصحراء يدور بين البوليساريو والمغرب، وبأن اية مفاوضات لانهاء الحرب ينبغي أن تجرى بينهما. وبالمثل، ففي حين أن المغرب على استعداد لقبول تسوية تقوم على مبدأ الحكم الذاتي داخل اطار السيادة المغربية لكنه ليس على استعداد لبحث الانسحاب من الصحراء الغربية، فان البوليساريو تصر على الاستقلال الكامل (أو على الاقل حق تقرير المصير الذى سيؤدى في نظرهم الى نفس النتيجة) وترفض رفضا قاطعا امكانية قبول الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال.

... وربما لن يكون ملائما للولايات المتحدة أن تأخذ المبادرة في السعي الى تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات. غير أننا نستطيع أن نشجع بهدوء أطرافا معينة اخرى مثل اسبانيا والعربية السعودية وفرنسا ومنظمة الوحدة الافريقية على أخذ المبادرة لنقل النزاع من ميدان القتال الى مائدة المفاوضات.

وسواء جاء تحديد السياسة الصحراوية النهائي عن طريق الاستفتاء تحت الاشراف الدولي (كما أوصت منظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المنظمات الدولية) أم لا فان الترتيبات الاخرى التي يمكن أن تؤدى الى المصالحة تشمل: اقامة اتحاد كونفيدرالي سياسي واقتصادى

هولاندا :

ضد تقنين العنصرية

في أول نوفمبر ١٩٧٩، بدأ في هولاندا تطبيق القانون الجديد المسمى بقانون العمل بالنسبة للعمال الاجانب. وهذا القانون كما هو واضح يتعلق بشروط عمل واقامة الهجرة الاجنبية. وهو تتمة لسلسلة اجراءات اتخذتها الحكومة الهولندية في عهد الوزير بورصما.

لقد كان رد فعل الجالية الاجنبية من خلال منظماتها الديموقراطية هو الرفض الكامل للنتائج التي ستنجم عن تطبيق هذا القانون، وذلك على أساس الاعتبارات التالية :

١ ــ يعني هذا القانون عمليا، طرد آلاف العمال الذين يشتغلون بهولاندا دون اقامة قانونية. فبعد سنوات من الاستغلال وفي غياب عدة حقوق أساسية يقدم هؤلاء العمال ككبش الضحية للتنفيس نسبيا عن أزمة الرأسمالية الهولندية.

٢ ــ فيما يخص فئات العمال الاخرين والمتوفرين على اقامة قانونية، يهدف القانون لتقنين وضعيتهم من خلال القيود الجديدة بشكل يسمح للحكومة الهولندية بالتصرف في الهجرة كمّا ونوعا حسب حاجياتها ومتطلبات اقتصادها وتحت ستار القانون وبدعمه.

٣ ــ يكرس هذا القانون الفروق والتمايزات القائمة بين العامل الهولندى من جهة والعامل الاجنبي من جهة ثانية وذلك بهدف تشتيت الطبقة العاملة والحيلولة دون التحام الاجانب والهولنديين للدفاع عن نفس المطالب في نضال واحد ووحيد.

ان القانون الجديد يندرج، كما هو واضح فيما سبق، ضمن السياسة الاوروبية على مستوى السوق المشتركة والرامية الى تقنين أوضاع الهجرة بأوروبا وتحميلها تبعات وعواقب الازمة الهيكلية التي يجتازها النظام الرأسمالي. خاصة وأن هذه الازمة ما انفكت تستفحل وتتأزم أكثر فأكثر.

لقد بادرت المنظمات الديموقراطية للعمال الاجانب وعلى رأسها جمعية العمال المغاربة بهولاندا بتنظيم حملة مضادة تجلت خاصة في :

* تنظيم حملات اعلامية لشرح المضامين الحقيقية للقانون الجديد سواء بالنسبة للرأى العام الهولندى أو بالنسبة للعمال المهاجرين أنفسهم.

* تنظيم مداومة اجتماعية لمتابعة الحالات الفردية الخاصة ومعاينة التاثير اليومي المباشر للقانون الجديد، ومساعدة العمال الاجانب على مواجهة الوضع الجديد.

* تنظيم مظاهرات احتجاجية ــ خمس مظاهرات على وجه التحديد ــ في عدة مدن بهولاندا، كانت آخرها المظاهرة الوطنية التي ساهم فيها الاجانب والهولنديون من كل أنحاء هولاندا بمدينة أوتريخت يوم ٢٢ مارس الماضي.

* الضغط على النقابات والاحزاب الهولندية لتعديل موقفها من القانون الجديد ولدفع البرلمان الهولندى الى فتح النقاش مجددا حول هذه القضية.

وقد أدت هذه الحملات الى تحقيق نتائج أولية وبخاصة على مستوى الرأى العام الهولندى وتحديدا على مستوى الاحزاب السياسية، حيث جل الاحزاب والنقابات الهولندية راجعت موقفها من القانون الجديد. الشيء الذى تبلور في النقاش الذى دشن مؤخرا في البرلمان حول مدى سلامة القانون الجديد ومراعاته لمصالح العمال الاجانب. وعلى الرغم من أن الحكومة الهولندية لا زالت مصرة على موقفها، فان المنظمات العمالية الاجنبية تواصل نضالها بحزم وكثافة لدفع السلطات الى التراجع.

الا أن الامر المثير للسخط والاستنكار هو موقف اللامبالاة الذى تتخذه السفارة والقنصليات المغربية بهولاندا. بل الادهى من ذلك هو التواطؤ المكشوف مع الشرطة الهولندية عندما تحث العمال بدون أوراق على الذهاب الى مراكز الشرطة لجلب أوراق ادارية تسمح لهم بتجديد الجواز.. وفي يوم الاحد ٩ مارس هاجمت عناصر من الودادية التي تشتغل في حضانة القنصلية، كنيسة موسى وهارون بأمستردام حيث يتواجد اكثر من مائتي عامل أجنبي بدون أوراق التجؤا الى الكنيسة للتعبير عن رفضهم واحتجاجهم على تطبيق القانون الجديد. وقد جاء هذا الهجوم بعد فترة قليلة من قيام مجموعة من العنصريين الهولنديين بغارة على الكنيسة والاعتداء على عدد من العمال. ان هذه المسالة لا توضح مدى تقاصر الاجهزة المغربية عن أبسط واجباتها فقط بل أكثر من ذلك تبرز ارتباط النظام المغربي المطلق بالرأسمال العالمي لدرجة يصبح معها العمال المغاربة المهاجرون مجرد أدوات للاستغلال وجلب العملة الصعبة دون أدنى حد من الاعتبار والكرامة والانسانية. ■

اسبانيا

قامت القنصلية المغربية ببرشلونة عن طريق الجهاز البوليسي المسمى بالودادية بتنظيم حفلة دعت اليها كل المتعاونين مع القنصلية والتجرين وكذلك بعض الشخصيات الاسبانية وبعض رجال الاعمال. الى هنا الامر في حد ذاته يهم القنصلية وحدها. غير أن هذه الاخيرة وكعادتها ابت الا أن تغطى مصاريف الحفل المذكور على حساب العمال المقهورين. فخلال الاسبوعين الذين سبقا عقد الحفل، أجبرت القنصلية كل عامل مغربي على دفع مبلغ ٥٠٠ بسيطة اسبانية. الشيء الذى خلف استياء بالغا وسط الجالية المغربية هنا.

وفي الحقيقة، لا يشكل هذا الاجراء استثناءا خاصا، بل هو ممارسة عادية عودت بها السلطات المغربية الحالية في اسبانيا غير ما مرة. حيث تختلف المبررات والتفسيرات فقط أما اقتطاع حبوب العمال بمناسبة وبدون مناسبة فهذا أمر جار على قدم وساق. فاذا كان سكوت القنصلية ووداديتها عن المظالم والمشاكل التي تعترض الجالية، سلوكا دائما لا يفاجئ أى أحد، فلنلتزم على الاقل بعدم تضخيم مشاكل الجالية ومضاعفتها بمشاكل وأعباء جديدة■

ملف

السعودية

ياراجل خليه يصب .. هو رايح رايح ..

مع انحسار المد الثورى على امتداد الوطن العربي وتعاظم الردة الرجعية، احتلت العربية السعودية موقعا هاما في الخريطة السياسية وأصبح لها دور متعاظم التأثير في الوضع العربي، لدرجة أن البعض أخذ يتحدث عن الحقبة السعودية. وهذا الامر ناجم بالدرجة الاولى عن تزايد أهمية النفط لا على المستوى الاقتصادى فحسب بل على المستوى السياسي أيضا. ان العربية السعودية بفضل امكانياتها النفطية، وكحلقة أساسية في سلسلة مواقع الارتكاز الامبريالية، تلعب دورا سياسيا رجعيا يتعدى الاطار العربي ليشمل افريقيا وبعض مناطق آسيا. لقد انطلق النظام السعودى من قوته الاقتصادية وقوته المعنوية المستمدة من موقعه بالنسبة للعالم الاسلامي بتواجد الديار المقدسة في السعودية، ليعزز مواقع الامبريالية وليخدم مخططاتها.

في هذا الاطار تندرج السياسة السعودية ازاء القضية الفلسطينية، اذ من المعلوم أن السعودية تشكل حلقة أساسية في مخططات التسوية التي عرفتها وتعرفها المنطقة والتي تستهدف تكريس الهيمنة الامبريالية الصهيونية الرجعية وسحق كل نفس نضالي بدءا بالثورة الفلسطينية.. كما أن الدور الذى تلعبه السعودية في تمويل جماعات الاخوان المسلمين وما شابههم وفي تغطية نفقات الحملات الانتخابية لليمين بأوروبا وفي تدعيم وتعزيز الانظمة الرجعية العميلة، يضعها في موقع الخادم الامين للمصالح الامبريالية العالمية في المنطقة. ولعل تمويلها للتدخلات السافرة التي قام بها النظام المغربي في زايير يجد ذلك الطموح الامبريالي الهادف الى خلق قوة عدوانية ضاربة ضد الشعوب وقواها التحررية والذى يرتكز على ثلاثة أبعاد: التوجيه والتسليح والتموين من الغرب والقوى البشرية من الانظمة الرجعية العميلة كالنظام المغربي، والتغطية المالية من النظام السعودى.

وزيادة على ما تقدم، هناك الدور الخطير الذى تلعبه العربية السعودية في تكريس احتكار الشركات المتعددة الجنسية لخيرات الشعوب وثرواتها وبخاصة النفط. وان دور صمام الامان الذى تلعبه السعودية بالنسبة للاحتكارات العالمية في صف الدول المنتجة للنفط لخير مثال يبرز عمالة النظام السعودى وتبعيته المطلقة للامبريالية العالمية.

واذ نخصص ملف هذا العدد للعربية السعودية، فلاهمية هذه القضايا من جهة ولتسليط الاضواء على جوانب مظلمة في ماضي أو حاضر العربية السعودية وخاصة بالنسبة للقارئ المغربي من جهة ثانية. ■

الجذور التاريخية لعمالة النظام السعودي

كانت منطقة الخليج العربي بصفة دائمة، محل أطماع الدول الاوروبية الكبرى، اذ كانت معظمها تحلم للوصول الى ممرّات الخليج، وازدادت هذه الاطماع، عندما بدأت الدول الاوروبية وروسيا القيصرية، ترغب في أن تحل محل السلطة العثمانية. وتنافست فرنسا مع بريطانيا، للتواجد في المنطقة، وفازت فرنسا بفتح قناة السويس، بينما كانت المانيا تحاول فرض وجودها عن طريق السكة الحديدية الرابطة بين بغداد والكويت. وكانت هذه الدول تخشى أن تنفرد احداها بالسيطرة على كامل ولضمان مصالح الكل، اتفقت في ما بينها سنة ١٨٥٦ على اقتسام مصالح الأمبراطورية العثمانية (أو الرجل المريض كما كانوا يسمونها). غير أن بترول الخليج شكل اغراء جذابا لاميركا مما دفع بها التمسك بفرض سياسة الباب المفتوح.

وخير وسيلة لضمان مصالح الاستعمار، هي البحث عن العملاء ودعمهم كامراء وملوك، لقهر الشعوب وفتح المجال أمام الاستعمار ليستنزف خيرات المنطقة وبما أن بريطانيا هي التي تولّت السيطرة على شبه الجزيرة، فانها سعت قبل كل شيء على طرد المانيا المنافسة من المنطقة، كما عبّر عن ذلك أمام مجلس اللوردات وزير الخارجية البريطاني يوم ٥ مايو ١٩٠٣ حيث قال: "اننا نعتبر قيام دولة اخرى بانشاء قاعدة بحرية أو ميناء حصين على الخليج العربي خطرا بليغا جدّا على المصالح البريطانية، واننا سنقاوم ذلك حتما بكل ما لدينا من الوسائل".

وهكذا بدأت بريطانيا ترسل عناصر المخابرات الى المنطقة للتخطيط مع العملاء المحللين، والبحث عن العملاء الجدد. وركزوا في البداية على ابطال مشروع السكة الحديدية الرابطة بين بغداد والكويت، وقد ساعدهم في ذلك مبارك الصباح، الذى تعهد كذلك بمساعدة بريطانيا للاستيلاء على السعودية.

الاستعمار يختار "التجزئة" بديلا للوحدة الرجعية

وهكذا قام الصباح باستقطاب عبد العزيز آل سعود وجعله تحت تصرف الاجهزة البريطانية كما اكد ذلك "الماجور ديكسون" في كتابه "الكويت وجارتها" حيث قال: "ويعود الفضل الى الشيخ مبارك الصباح في تدريب عبد العزيز آل سعود وفي ميله نحو الانجليز".

وقد تولّت عناصر المخابرات البريطانية، مهام توجيه آل سعود والاشراف مباشرة على تطبيق الخطط، وتوسيع نفوذ العائلة، بقمع ومطامدة باقي الامراء والملوك ولو ابدوا تعاملهم مع بريطانيا، كالشريف حسين، والرشيد، وذلك نظرا لكون عبد العزيز أو عائلته خير من ينفذ أوامر المستعمر، بحيث أن عناصر الاجهزة البريطانية هي التي تشرف في عين المكان على تنفيذ قرارات لندن لتزكية آل سعود، ومن ضمن هذه العناصر المعروفة "الكولونيل هاملتون" "والكولونيل واين"، و "المسترجون فيلبي" الذى قضى حوالي ٣٨ سنة كمستشارا لملوك آل سعود وقد جاء في احدى تقاريره: "ان ابن سعود خير لبريطانيا في تنفيذ سياستها وحماية مصالحها في العالم العربي لانه رجل المستقبل والقادر على التنفيذ".

وهكذا بدأت بريطانيا تتآمر ضدّ الشريف حسين، بعد ان تعاملت معه، لكون هذا الاخير رفض تسليم فلسطين لليهود، متمسكا بالاتفاقية (التي وقعها مع بريطانيا في يناير ١٩١٦، التي تعهدت بموجبها بتنصيبه ملكا على دولة عربية، تضم العراق وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية. وقد تخلت بريطانيا عن وعدها بتوقيع اتفاقية "ساكس بيكو"، فساعدت عناصر المخابرات البريطانية الملك عبد العزيز

اختطاف واغتيال المناضل ناصر السعيد

اثر عملية المسجد الحرام قاد النظام السعودى حملة ميستيرية ضد المناضلين السعوديين، ادت الى اعتقال المئات واستشهاد العشرات. وكعادة مثل هذه الانظمة المتسلطة لم يكتف النظام السعودى فقط بملاحقة المناضلين داخل التراب السعودى، بل تعقب كذلك المناضلين خارج الحدود. وهكذا تم اختطاف المناضل السعودى ناصر السعيد من بيروت وتم نقله عبر الجو الى السعودية حيث تمت تصفيته.

والمناضل ناصر السعيد يعتبر من المناضلين الاوائل الذين ساهموا في الانتفاضات العمالية التي حدثت في سنة ١٩٥٢، اضطر على اثرها الى اللجوء الى الخارج.

للزحف على الحجاز "مملكة الشريف حسين" لتنصيبه ملكا على كافة شبه الجزيرة مقابل منح بريطانيا اليد الطولى في تقسيم الوطن العربي، وتسليم فلسطين للصهاينة.

وهكذا تم تنفيذ المخطط البريطاني بطرد الشريف حسين من الحجاز لتتخلص بريطانيا من وعودها.. وفي سنة ١٩٢٩، نصب "فلبي" الامير فيصل بن عبد العزيز وزيرا للخارجية. حيث كان يتلقى تعليماته من طرف لندن، وعندما حضر "فلبي" مؤتمرا لبحث موضوع الهجرة اليهودية اتخذ قرارا باسم الملك عبد العزيز بتسليم فلسطين لليهود. كما أكد ذلك "فلبي" في كتابه "أربعون عاما في الصحراء" حيث قال: "وعندما أدركت خطورة وجوب العثور على حل المشكلة، اقترحت اعطاء فلسطين لليهود مقابل استقلال البلاد العربية"، واستقلال الدول العربية يعني تقسيمها الى دويلات صغيرة تسلّم الى عملاء كامثال ابن سعود. وبكل بساطة يعود "فلبي" الى السعودية ليخبر صاحب الجلالة بالقرار السليم الذى اتخذه باسم المملكة، وليستمرّ من جديد في تسيير دفة الحكم.

اليوم... كالامس

لعل ابرز مثال، يوضح وفاء العائلة المالكة في خدمة مصالح الاستعمار، بالامس القريب، انه لما قام الفلسطينيون بثورتهم الشهيرة سنة ١٩٣٦، ضدّ الانجليز، وشعر الاستعمار بتصاعد حماس الانتفاضة وانتشارها، لجأ الى خادمه المطيع ابن سعود، ليتدخل لدى الفلسطينيين من اجل اقناعهم وتهدئة روعهم، واعطائهم التطمينات بأن بريطانيا سوف تستجيب لمطالبهم وتحقّق الاستقلال عن طريق المفاوضات، دون اللجوء الى أساليب "الارهاب والعنف". وهو نفس الدور الذى لا تزال تقوم به المملكة الى يومنا هذا.

فاذا كانت الامبريالية الاميركية اليوم، هي ذات التأثير الاقوى على النظام في السعودية، عوضا عن بريطانيا، فان التغيير تمّ من سيّد الى آخر، في حين ظلّت عمالة النظام وتفانيه في خدمة المخططات الامبريالية هي هي كما كانت عليه منذ تأسيس الدولة السعودية. ودخول الامبريالية الاميركية الى المنطقة يرجع الى توافر الطاقة النفطية، والحاح الشركات البترولية الاميركية على اخذ نصيبها.

وقد بدأ النفوذ الاميركي منذ سنة ١٩٢٩، حيث جاء المليونير الاميركي "شارلس كرين" الذى أطلق على نفسه لقب "صديق العرب"، وعرض على ابن سعود تقديم خدمات في ميدان البحث عن المياه في الصحراء، بهدف تهيئ ابن سعود للتعامل مع الولايات المتحدة الاميركية وربطه بعجلة أخرى من عجلات الامبريالية. وفعلا تمّ له ما أراد، اذ في سنة ١٩٣٣، منح الملك عبد العزيز لشركة "كاليفورنيا" الاميركية حقّ البحث عن البترول في مساحة تقدّر بـ: ٣٦٠ ألف ميل مربّع.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، وبالضبط لما طلبت بريطانيا المساعدة العسكرية من طرف البحرية الاميركية (وطبعا كان ذلك مقابل مساهمة أميركا في تقسيم نفط الشرق الاوسط)، بدأ نفوذ الامبريالية الاميركية يتسع أكثر فأكثر، في حين تقلص النفوذ السياسي والعسكرى لبريطانيا، مقابل المحافظة على نفوذها الاقتصادى. وهكذا سمحت الحرب العالمية الثانية أن تدخل أميركا بحصانها الى الشرق الاوسط، مدعمة للدولة الصهيونية، وماسكة بالنظام السعودى كدركي لضرب أى تحرّك جماهيرى ذا نفس تقدّمي في المنطقة تحت الغطاء الديني، وباسم محاربة الشيوعية والالحاد.

فالدعم العسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة الى النظام السعودى يهدف بالاساس ردع الشعوب المجاورة التي تطمح الى استكمال تحرّرها من الاستعمار والرجعية، وبناء مستقبلها بعيدا عن أى نفوذ أجنبي. وما تدخل السعودية في اليمن الشمالي والجنوبي، وكذا في ظفار بالاشتراك في هذه الاخيرة مع الضبّاط الانجليز والجيش الشاهنشاهي ــ سابقا ــ الا مثل ساطع لا حاجة للغوص فيه كما هو معروف.

وهكذا لم يجد النظام السعودى أدنى عناء في تغيير القناع، وتجديد ارتباطاته مع السيد الجديد. فالكل يعلم مدى ارتباطات النظام بالسياسة الاميركية، وحرصه على حماية المصالح الامبريالية في المنطقة، وهو في هذا وفيّ لتعهداته التاريخية التي التزم بها مؤسسو النظام■

عائدات النفط في خدمة أحزاب اليمين في أوروبا

كانت السعودية، ولا تزال، تقوم بالدور الاساسي لخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للغرب. ونظرا لتدفق عائدات النفط الضخمة، فان النظام السعودى لا يتردد في استعمالها لخدمة السياسة الامبريالية، ومحاربة المد التقدمي داخل الوطن العربي وخارجه. وغالبا ما لعبت الاموال السعودية دورا اساسيا في انجاح أحزاب اليمين في أوروبا، كما صرح بذلك عدد من الاراء السعوديين، وأكدوا على وقوفهم مع أحزاب اليمين في كل من ايطاليا والمانيا وفرنسا، "للحيلولة دون وصول لشيوعيين للحكم" في هذه البلدان.

وهكذا وزع النظام السعودى، ما بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٦، حاولي احدى عشر مليار دولار في ٢٢ دولة من ما أسماه "بالدول الصديقة التي تقاوم خطر الشيوعية"، ومن بينها خمس دول عربية فقط. كما أن الاموال السعودية تساهم بشكل فعال في ترجيح الكفة في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

ملامح عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ان قيام المملكة السعودية، في وضعها الحالي سنة ١٩٢٦، عن طريق القضاء على القوى المنافسة في المنطقة الشرقية ومنطقة الحجاز، وبالاعتماد على سكان نجد الذين شكلوا العصب الاساسي بالنسبة للنظام الحالي قد نتج عنه بروز فوارق بين سكان نجد من ناحية، وسكان المنطقة الشرقية ومنطقة الحجاز من ناحية أخرى.

وقد زاد من حدة هذه الفوارق اكتشاف البترول، واهتمام الغرب بالسعودية، كمورد اساسي لمادة النفط، فكان من الطبيعي أن تتدفق عوائد النفط على طبقة دون اخرى، مما أدى الى حصول بعض الفئات على امتيازات مالية ــ خاصة في نجد ــ، بدأت تكبر وتزداد مع ازدياد العائدات النفطية، وفي نفس الوقت يزداد ارتباط هذه الفئات مع الامبريالية ورؤوس الاموال الاجنبية، التي تعمل على تركيز النفوذ الاجنبي في السعودية. وقد أدت هذه الارتباطات الى انعكاسات وتطورات عديدة، منها خلق مراكز نفوذ متعددة داخل العائلة الملكية نفسها، ومحاولة خلق قوى عسكرية مسلحة بهدف تثبيت مختلف مراكز النفوذ، وبناء القوى المستقبلية التي يمكن الارتكاز عليها.

وقد نتجت عن هذه الاوضاع، بروز طبقة غنية غناء فاحشا، وظل توزيع الثروة مقتصرا على افراد هذه الطبقة الساندة، بينما ظلت الطبقات المسحوقة، تعيش بعيدة عن اى استفادة من التطورات التي جلبتها العائدات النفطية، وحتى ضمن منطقة نجد التي تعتبر العضد الاساسي للعائلة الملكية. وبالاضافة الى هذه الفوارق الطبقية، هناك أيضا الفوارق الجهوية التي يلعب النظام عليها من اجل استمرار سيطرته، بحيث يغذى هذه الفوارق سواء ضمن المنطقة الواحدة، أو بين منطقة واخرى، الى درجة أن أهل نجد، باعتبارهم أصل حكام المملكة، ينظرون بعين الاحتقار الى سكان المناطق الاخرى، انطلاقا من العداوات السابقة المترتبة عن حروب تأسيس المملكة، ويعتبرونهم مواطنين من الدرجة الثانية.

حكم اقطاعي عتيق

وقد شكلت هذه الفوارق الطبقية والاقليمية، مجالا خصبا لبروز الحركات المناهضة للنظام، وقد شهدت المنطقة الشرقية في الخمسينات مجموعة من الاضطرابات، قادها عمال شركة النفط "ارامكو"، غير أن السلطات واجهت هذه الانتفاضات بقوات الحرس الوطني، التي لم تتردد في استعمال كافة أنواع القمع والارهاب للقضاء عليها.

وأبرز هذه الانتفاضات التي قادها عمال شركة النفط "ارامكو" كانت سنتي ١٩٥٢، و ١٩٥٦، عندما أصر عمال النفط (٢٠ الف عامل) على تأسيس نقابات عمالية لتمثيلهم والدفاع عن حقوقهم والسعي وراء تحقيق مصالحهم، غير أن السلطات قمعت هذه المحاولات بقوة، بحيث تم محاكمة عشرات العمال، واصدار أحكام قاسية في حقهم، كما اضطر بعض المناضلين الى الالتجاء الى الخارج.

هذا ولحد الان لا يوجد في السعودية، اى قانون يسمح بقيام اى تنظيم سياسي او نقابي، بحيث يعتبر اى عمل من هذا القبيل بمثابة اجرام يتم معاقبة مرتكبيه باشد العقاب، غالبا ما يصل الى الاعدام بقطع الرأس أمام العموم. فلا يزال أسلوب الحكم يهيمن عليه الطابع الاقطاعي العتيق، ولا تزال السلطة ممركزة لدى العائلة الحاكمة، لدرجة أن المملكة السعودية لم تعرف نظام ميزانية الدولة الا في عهد الملك فيصل، بحيث كانت تسير شؤون الدولة وتنمية المشاريع بطريقة عفوية، ويتحكم فيها بالاساس عناصر الاسرة الحاكمة والطبقة المحظوظة، تحت اشراف الشركات الاجنبية المهيمنة على أغلبية المشاريع الاقتصادية.

وقد كانت أموال العائدات النفطية تصرف من قبل الملك بالشكل الذى يقرره شخصيا أو يوحي به بعض عناصر الاسرة الحاكمة، مما أدى الى فتح الابواب أمام تقديم الرشاوى الى العديد من المقربين، واعطاء الهبات الى مجموعات المحظوظين، وبطبيعة الحال حرمان الاغلبية الساحقة من الشعب من الاستفادة من ثروات البلاد الهائلة، التي يتم توزيعها توزيعا غير عادل ولا يستجيب لمتطلبات المناطق والسكان.

وترجع هذه العقلية المتحجرة لملوك وأمراء السعودية الى احتقار الشعب السعودى وعدم الاكتراث به، والى اعتقاد الاسرة المالكة ــ بحكم تربيتها وتكوينها الفكرى ــ بأن لها حقا الاهيا مكتسبا في حكم الجزيرة العربية، مستندة في ذلك الى الصفقة الشهيرة التي عقدتها مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن

عشر والتي تقتضي باقتسام السلطة بينهما، فللاسرة السعودية السلطة في السيطرة في الجزيرة وللاسرة الوهابية السلطة الدينية.

فالحكم السعودى لا يجد ما يربطه بالشعب سوى التسلط عليه واستخدامه لتحقيق اغراضه العائلة الملكية، وهو في نظرته هذه ينسجم تماما مع تاريخه البدائي وتقاليده القبلية البالية، ومنطلقاته السياسية القائمة على عدد من الاعتبارات الزائفة. وقد عبر الملك عبد العزيز عن مدى الاحتقار الذى يكنه للشعب السعودى، عندما صارح الجماهير النجدية في احدى المواقف بقوله "لا تظنوا أن لكم كبير قيمة عندنا، أنتم عندنا مثل التراب".

والشعار السعودى المكون من سيفين ونخلة يعبر بوضوح عن العلاقة التي تربط بين الحكام والشعب، فالنخلة ترمز للجلد والسيفين يرمزان للقتل والارهاب. كما أن الاسرة السعودية اعتمدت في تثبيت سلطانها على تحالفاتها مع القوى الاستعمارية ذات النفوذ والمصالح الكبرى. فمن أجل اخضاع الشعب العربي في الجزيرة تحالفت مع الاستعمار البريطاني منذ نشأتها كأسرة متسلطة حتى الحرب العالمية الثانية، تم تحولت عنه الى الاستعمار الامريكي، بحيث أصبحت أحد وجوهه البشعة في المنطقة العربية.

وفي السنوات الاخيرة، وخاصة بعد مجيء فيصل، بدأت المحاولة لاقامة ما يشبه الدولة المتكاملة، اى دولة لها مؤسسات وفيها مسؤوليات وصلاحيات محددة، ولكن باعتبار طبيعة نظام الحكم البدوى والعشائرى، وانعدام توفر تقاليد وأصول راسخة يمكن الاعتماد عليها، ظلت الاوضاع الجديدة تأخذ شكلا بدائيا لم ترق بعد الى مستوى الدولة المتماسكة.

غير أن ارتفاع انتاج السعودية من النفط، وازدياد عائداته، فرضا أوضاعا جديدة، وتطورات كبيرة فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية والوضع الطبقي على الخصوص. وقد أدت الى تطوير الجيش وتسليحه، وايفاد عدد كبير من الطلاب الى الخارج، الشيء الذى ساعد على ظهور مجموعة التقنوقراط المتخرجين من الخارج، وبروز عناصر كومبرادورية استطاعت أن تنمو بسرعة نتيجة زيادة مشتريات الدولة، واندفاعها وراء المضاربات العقارية، بحيث يستولون على مساحات واسعة من الاراضي خاصة المحيطة بالمدن ثم يعيدون بيعها للحكومة بشكل خاص، ونفس الشيء في المناطق التي تمر منها أنابيب البترول.

حدة الفوارق الاجتماعية

ومن الصعب ايجاد دراسة متكاملة ومدققة للمجتمع السعودى، نظرا لتشعب تركيبه من جهة وغياب الاحصائيات العامة من جهة أخرى. والاحصاء الوحيد الذى تم انجازه كان سنة ١٩٧٤، وقد ظلت نتائجه سرية، لم تنشر لحد الان، وذلك لان النتائج والحقائق التي كشفتها الاحصائيات كانت على عكس توقعات السلطة. فعدد السكان في اغلب التقديرات لا يتجاوز خمسة ملايين نسمة. ويتراوح عدد الاجانب الى حوالي ثلاثة ملايين، من بينهم مليون يمني وخاصة من اليمن الشمالي بالاضافة الى السودانيين والباكستانيين والمصريين وغيرهم. غير أن الظاهرة الجديدة المنتشرة في السعودية بصفة خاصة، وفي منطقة الخليج بصفة عامة هي تواجد الكوريون الجنوبيون، اذ يصل تعدادهم في السعودية الى ثمانين الف، ورغم أن تواجدهم يحمل طابع العمل داخل المؤسسات والمقاولات والشركات، فان تواجدهم الحقيقي يدخل ضمن قوات عسكرية احتياطية، مستعدة للتدخل لمساعدة القوات السعودية كلما دعت الضرورة الى ذلك، فكل الكوريون مدربون تدريبا عسكريا عاليا، واغلبهم يكون خاضعا للتجنيد العسكرى.

النفط ... أو قنوات التبعية

ومما يزيد من تعقيد التركيب الطبقي للمجتمع السعودى، هو تعدد الموارد الاقتصادية، ووفرة الامكانيات المتاحة لشريحة معينة من المجتمع. فالقانون السعودى يسمح لجميع الموظفين الرسميين في مختلف الادارات أن يمارسوا أعمالا تجارية خارج أوقات عملهم الرسمي، مما شجع على استغلال النفوذ، وتهافت التقنوقراط على مزاولة الاعمال التجارية، والقيام بدور السمسرة. كما يحتم القانون في السعودية على جميع الاشخاص والشركات الاجنبية التي ترغب في ممارسة أعمالها داخل البلاد أن تشترك مع عناصر ذوى جنسية سعودية.

وقد أدى كل ذلك الى اثراء هذه الشريحة الراسمالية الكومبرادورية ثراء خياليا، عن طريق تعاطي المقاولات الحكومية أو تعاطي احتكار المواد التجارية المستوردة، وبالخصوص وسائل البذخ والترفيه، والاجهزة والمعدات ذات الطابع الاستهلاكي. هذا وقد تم منح تسهيلات خاصة للامراء لتمكينهم من احتكار أكبر جانب من التجارة الخارجية.

النفط وتكريس التبعية

ومع ازدياد حجم عائدات البترول في بداية السبعينات، تعهد الملك فيصل للولايات المتحدة الامريكية، باستثمار اكبر ما يمكن استثماره من عوائد النفط داخل الولايات المتحدة، وقد تم فعلا ايداع معظم الاحتياطي المالي للدولة في المصارف الامريكية، بالاضافة الى شراء صفقات من الاسلحة، التي تجاوزتها التكنولوجية الحديثة والتي كانت مكدسة داخل الثكنات الامريكية، وقد تمت تلك الصفقات بأسعار خيالية.

ان السعودية تعد أول مصدر للنفط في العالم، اذ أنها تنتج أكثر من ١٥ ٪ من الانتاج العالمي، وأزيد من ٢٨ ٪ من انتاج دول الاوبيك وأكثر من ٣٥ ٪ من انتاج كل الدول العربية. ويصل حاليا انتاجها اليومي الى ٩،٥ مليون برميل.

وقد أصبح البترول السعودى ذو تاثير اساسي في اقتصاد الغرب، الذى يستورد منه حوالي ٤١ ٪ من حاجياته. (فرنسا أكثر من ٣٠ ٪، اليابان أزيد من ٢٠ ٪ وامريكا حوالي ٥ ٪).

ومن سنة ١٩٧١ الى غاية ١٩٧٧، كان الفائض من عائدات النفط حوالى ٤٠ مليار دولار أودع أغلبها في الابناك الامريكية لدعم الدولار، وجزء منها استعمل كقروض قصيرة المدى في الدول الاوروبية.

وتعتبر السياسة البترولية السعودية ابرز واوضح مثال على ارتباطها بالولايات المتحدة خاصة والامبريالية بصفة عامة. سواء كان ذلك من جهة حجم الانتاج أو من خلال الضغط على تحديد الاسعار أو في ترك عائدات النفط تحت تصرف الشركات المتعددة الجنسية.

وفي الفترة الاخيرة تتضح حقيقة أساسية ذات عواقب وخيمة على الثروة البترولية العربية السعودية: لقد كانت أمريكا تخطط على أن يصل انتاج البترول الى ٢٠ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥. وهذا المخطط يهدف الى استنزاف الثروة وتحصيل القدر الاكبر من النفط والعائدات المالية بأسرع وقت. لقد أدى هذا الامر الى الحاق أضرار كبيرة بحقول النفط. ذلك أن السرعة المبالغ فيها في الاستخراج أدت الى اختلاط كميات كبيرة من الماء مع النفط.

وقد لعبت السعودية باستمرار، دورا أساسيا في الضغط على مؤتمرات الدول المنتجة لتحديد سعر البرميل بشكل يرضي الشركات الاجنبية المستفيدة. كما أن النظام السعودى يصر باستمرار على أن يكون الدفع بالدولار وأن تودع العائدات النفطية في الابناك الغربية.

وآخر مثال على ذلك هو اجتماع الدول المنتجة للنفط في كاراكاس، حيث لجأ النظام السعودى ودول تابعة له الى تحديد حد أقصى لسعر بترولها قبل الذهاب الى المؤتمر وفرضه مسبقا كسعر أقصى.

ولم يتوقف النفوذ الامريكي عند توجيه السياسة النفطية والمالية للمملكة السعودية لصالح الولايات المتحدة فحسب، بل تعداه الى التدخل المباشر في رسم السياسة الاقتصادية والسيطرة عليها عن طريق السيطرة المباشرة في ادارة المرافق الاقتصادية ورسم الخطط الانتاجية، عن طريق الخبراء والاجهزة الامريكية، وذلك بمقتضى اتفاقية التعاون الاقتصادى والفني والثقافي والعسكرى التي وقعها الامير فهد بن عبد العزيز وهنرى كيسنجر عندما كان وزيرا للخارجية في ١٩٧٤/٦/٩. وتقضي هذه الاتفاقية بتشكيل أربع فرق مشتركة للاشراف على التصنيع والتعليم والزراعة والبحث العلمي.

وهكذا لم يكتف النظام السعودى بفتح الابواب أمام زحف الشركات المتعددة الجنسية، ورؤوس الاموال الأجنبية لتنهب خيرات الشعب السعودى، بل ربط البرامج الدراسية ومناهج التعليم والمؤسسات التعليمية بصفة عامة، بالجمعات الاجنبية ومهد الطريق أمام الاستعمار الثقافي ليستولي على فكر الانسان السعودى، وهكذا ربطت جامعة البترول والمعادن بالجمعات الامريكية، وربطت كلية الطب في جامعة الرياض بالجامعات البريطانية.

ان النظام السعودى يضيع الفرصة الهائلة التي أتيحت أمام الشعب السعودى لتقوية امكانياته الاقتصادية، والاتجاه نحو ترسيخ دعائم الصناعة عوض الاتجاه نحو التجارة الطفيلية. كما أن النظام الحالي يشكل عائقا أمام الاجيال الحالية والمقبلة، في استغلال خيراتها من أجل تحويل المجتمع السعودى الى دولة حديثة قادرة على أن توفر لجميع أبنائها مستوى عاليا من المعيشة عن طريق تنمية طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية■

تعدد المحاور داخل العائلة المالكة

نشأت الدولة السعودية الاولى في منتصف القرن الثامن عشر، في فترة انهيار الامبراطورية التركية، وسقطت في بداية القرن التاسع عشر، في عهد محمد علي والنهضة المصرية... كما أن انبعاثها الثاني ونجاحه، في بداية القرن العشرين، جاء مرة أخرى نتيجة ضعف الدولة التركية وتفككها، ومساعدة بريطانيا آل سعود على فرض ميثاق تجمعهم مع اعداد متزايدة من قبائل نجد.

وقد سمح انهيار الدولة العثمانية في سنة ١٩١٨، والمناورات البريطانية، لعبدالعزيز، بالاستيلاء على الاماكن المقدسة في الحجاز (١٩٢٤ – ١٩٢٥) وبالتالي تأسيس دولة آل سعود.

ولم تكن عشيرة آل سعود لتستطيع اثبات وجودها الا من خلال بنيات مجتمع الرعاة الرحل في نجد، وبصفة خاصة من خلال التنظيم القبلي. كما أن ارتقاءها للحكم، كان قائما على أساس محاولة احداث تحولات عميقة في البنية الاجتماعية:

١) تجميع عشيرة آل سعود لقيادات القبائل حولها، باغداق النعم المالية عليها، وباقامة علاقات المصاهرة معها، وبالوعود، وأيضا باشراكها في عملية التسييد التي تقودها.

٢) كان لشبه العقد المبرم بين مختلف أطراف الطبقة الحاكمة البدوية، وشبه الوحدة القائمة حول العشيرة السائدة ضمن هذه الطبقة، التي بدأ يتأكد دورها القيادي، كنتيجة طبيعية، هي تشكيل الاداة المشتركة لهذه الطبقة على شكل نواة لجهاز الدولة، تحت اشراف العشيرة السائدة.

٣) أدى تجاوز الانقسامات داخل الطبقة الحاكمة الى التخلي عن القوانين القضائية التي كانت تكرس الخلافات القديمة بين القبائل المتنافسة، وبالتالي الى تفريد وتمييز البدو المنتجين الصغار عن بعضهم، ثم الاقرار قضائيا بحل القبلية، وتعزيز دور الدولة. ولم تثر هذه التغييرات القضائية أية متاعب في البداية، لانها كانت شكلية ولا تمثل الا التأكيد الرمزي لوحدة البدو داخل الاسلام.

٤) لم يكن للعشيرة السعودية السائدة في البداية، وسائل لتقليص سلطة العشائر الاخرى مباشرة، ولم يكن جهاز الدولة الحديث يمتد امتدادا كبيرا. ولهذا، فقد كان من مصلحة القبيلة الحاكمة من الناحية العملية، أن تستعمل التنظيم القبلي كأداة في عملية تأطير السكان البدو، تجاوزا للقوانين والتشريعات التي أقرت قضائيا.

الصراع الداخلي حول السلطة

ولم تعرف المملكة السعودية منذ نشأتها، التنظيم الاداري ولا حتى توزيع المسؤوليات الكبرى، على شكل وزارات كما هو الحال في كافة الاقطار، اذ كان الملك عبدالعزيز هو المشرف على كافة الامور والقضايا. فباستثناء وزارة الخارجية التي انشاها "الميستر فيلبي"، ونصب فيها ابن الملك، الامير فيصل سنة ١٩٢٤، بهدف تربيته وتهيئته للموافقة على القرارات التي تخدم المصالح البريطانية.

وظلت الامور تسير بهذه الطريقة الى أن احس الملك عبدالعزيز بأن العجز بدأ يدب في جسمه، وأنه أصبح غير قادر على مواجهة كافة القضايا. وبسبب خوفه من ضياع السلطة، من طرف العائلة بعد موته، أو تشتت المملكة في حالة صراع الامراء على الخلافة، قرر أن يتولى بنفسه نقل السلطات لخليفته، قبل أن تبادره المنية. وهكذا تم انشاء مجلس الوزراء الذي لم يكن في الحقيقة الا مجلسا للامراء، وكان هذا المجلس يضم الملك باعتباره رئيسا للوزراء، ونائب رئيس الوزراء وهو ولي العهد الامير سعود ووزير الخارجية ابنه فيصل، واضاف منصب وزير المواصلات الذي عين فيه ابنه الامير طلال، كما عين عددا آخر من الامراء في مختلف المناصب الوزارية. وعقد المجلس أولى جلساته بتاريخ ٥٣/٧/٢٠ في مدينة الرياض، وهي الجلسة الوحيدة التي حضرها الملك عبدالعزيز، حيث تخلى عن رئاسة المجلس لولي العهد سعود.

وعند وفاة الملك عبدالعزيز في ١٩٥٣/١١/٩، انتقلت رئاسة الوزراء الى الامير فيصل مع احتفاظه بوزارة الخارجية، ومن يومها انطلقت الصراعات داخل الاسرة المالكة، ومما ساعد على تشعب هذه الصراعات، تعدد الامراء: فقد خلّف الملك عبدالعزيز ٣٦ ولدا، بينما انجب

ابنه سعود الذى اعتلى العرش من بعده، ٥٤ بنتا و٥٢ ولدا، اما الملك فيصل ابن عبدالعزيز فلم ينجب غير ٨ ابناء وست بنات، ويبلغ عدد الامراء اكثر من ٣٠٠٠ أمير وازيد من ٢٠٠٠ أميرة، ينتمون الى عدة اجيال.

وطوال هذه السنوات، لم يتبلور في السعودية اى شكل للحكم في أشكاله الحديثة، ولا اى نوع من المؤسسات بمعناها العصرى. فباستمرار يظل الملك الحاكم المطلق، انطلاقا من التقاليد العشائرية العربية القديمة، يستمد سلطته من الاسرة أو القبيلة التي ينتمي اليها. وهكذا يكون الصراع الدائر بين الامراء في السعودية عبارة عن سعي الاجنحة المتصارعة لجمع تأييد وولاء أمراء الاسرة ذوى التاثير في مجريات الامور، ويقدر عددهم باكثر من مائة امير.

وعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٦٤، عندما ارغم الملك سعود على التخلي عن العرش لصالح اخيه فيصل، كان ذلك بفضل حصول هذا الاخير على تأييد حوالي ٦٨ اميرا.

ورغم أن الملك يتشاور في أهم شؤون الحكم مع نخبة الامراء، فان القرارات النهائية في اى شأن من الشؤون تبقى من صلاحية الملك ليس الا. الا أنه مع ذلك، يلاحظ أن دور الملك فيصل والسلطات التي كان يتمتع بها في مجال توجيه القرار، والاشراف على تنفيذه، تختلف تماما عن مقدرة الملك خالد.

اغتيال الملك فيصل واستعداد آل فهد

ان حدث اغتيال الملك فيصل في حد ذاته، لا يمكن فصله عن الصراع الدائر داخل البلاط السعودى. فقد تضاربت الاراء وحتى البلاغات الرسمية التي اذاعتها السلطات السعودية في هذا الموضوع. فتارة يتهمون منفذ العملية الامير فيصل ابن مساعد، بأنه مجنون، وتارة أنه اداة لمؤامرة خارجية، وتارة اخرى أنه كان تحت تاثير المخدرات ...الخ. غير أنه، في الفترة، السابقة لاغتيال الملك فيصل، ساد مناخ مفعم بالنقد والهجوم على سياسته داخل الاسرة المالكة، حيث نعت بالتسلط والتعنت، واصراره على تبوّء أولاده مراكز هامة في الدولة، كما كانوا يؤاخذون عليه اعتماده على مستشارين من خارج البلد، وعزله لبعض اخوته: مشعل وطلال ومتعب ومشارى... ولا يستبعد أن يكون الامير فيصل ابن مساعد ضحية اتفاق مع أطراف اخرى في العائلة الملكية، فضّلت التضحية به بعد انجاز الاغتيال.

ومن أقوى الكتل، داخل العائلة الملكية حاليا، كتلة الامير فهد، الذى يعتبر أقوى رجل في النظام، والمكونة منه، ومن أشقائه الستة الذين يحتلون اهم مراكز النفوذ، وهم ينحدرون من جهة أمهم، من آل السيدرى، التي تنتمي اليها زوجة الملك عبدالعزيز المفضلة. في حين أن كتلة خالد، مكونة من كبار أبناء عبدالعزيز. وكان الملك فيصل قبل موته يوازن بين الكتلتين، غير أن الامير فهد كان يغتنم كل المناسبات السياسية وغيرها، ليظهر أنه بحق مهندس السياسة المستقبلية للسعودية، وغالبا ما كان يشير الى محادثيه، بان الملك فيصل يشكل عائقا أمام تقدم السعودية وتطورها نحو حكم حديث، يتناسب مع متطلبات العصر. وفي ذات الوقت، كان ولي العهد اذ ذاك الملك خالد، يقضي كل أوقاته في الصيد بالصقور أو سباق الجمال ولا يهتم كلية بالقضايا السياسية.

وعند اغتيال الملك فيصل، بدا أن آل فهد قد أعدّوا مسبقا كل الاحتياطات، وأثبتوا فعلا شطارتهم في توزيع المهام والحفاظ على مصالح الاسرة وامتيازات افرادها، وتوزيع غنيمة المناصب بين الكتل بشكل يضمن التوازن المقبول. فارضيت كتلة الملك خالد بجعله ملكا ورئيسا رمزيا للوزراء، وارضيت اسرة فهد بجعله وليا للعهد ونائبا لرئيس الوزراء مع ممارسته للسلطة التنفيذية للملك، بينما ارضيت كتلة عبدالله ابن عبدالعزيز بجعله نائبا ثانيا لرئيس الوزراء مع بسط سيطرته على الحرس الوطني الذى يعتبر الدرع الداخلي الاساسي للنظام، اما كتلة فيصل فارضيت باسناد منصب وزارة الخارجية لابنه سعود الفيصل.

وكل هذه الكتل، بنسب أو أخرى، ترتبط مباشرة بالمخططات الامبريالية وبالاخص الامريكية منها. فتغذية الصراع وتدعيمه، وتحالف وتنافر الكتل، معظمه يتم تحريكه من طرف القوات الاجنبية. فهذه الاوضاع الفريدة هي التي تحرك الحكم وعلاقات القوى داخل النظام السعودى.

ولكن رغم كل النفوذ الذى تمارسه القوات المحافظة تحت ثقل التقاليد القبلية العتيقة، فان امواج التغيير نحو نظرة جديدة للنظام بدأت تهز هذه الجذور القديمة. فهناك جيل كامل، يزداد نموا يوما بعد يوم، من المثقفين والتقنوقراط الذين تلقوا دراستهم في الخارج، هم دون شك يتطلعون الى نوع جديد مناسب للسلطة، تسمح لهم باختراق كتل الامراء والمساهمة في الحكم.

وقد جاءت احداث المسجد الحرام، التي هزت ركائز النظام، لتؤكد هذا الاتجاه، وتدفع الى الامام بالعناصر التي ترغب في بناء دولة عصرية، تحت نمط جديد من المؤسسات الشكلية، التي تصلح بالاساس الى تجيير وجه النظام، واظهاره أمام حلفائه، بشكل اكثر مقبولا، كنظام "عصرى متفتح"، قادر على اعطاء حماية اكثر وضمانات أقوى للمصالح الامبريالية في المنطقة. ■

الطلبة ـ تتمة

تفسيره من جهة في التحولات السياسية التي عرفها المغرب منذ بداية السبعينات، ومن جهة اخرى في نتائج النظام التعليمي اللاشعبي ببلادنا.

فنظام التعليم بالمغرب، من حيث طبيعته الطبقية ومن حيث تبعيته المطلقة للنظام الموروث عن الاستعمار الفرنسي، يقود الى نتيجتين رئيسيتين:

ـ اولهما، تعاظم الهجرة الطلابية بسبب العقدة الاستعمارية الجديدة في الميدان الثقافي والتي تنظمها وتتحمل مسؤولياتها الطبقة الحاكمة في المغرب، في اطار ما يسمى بالتعاون.

ـ وثانيهما، سياسة الطرد الذى اصبح منهجيا خلال العشر سنوات الاخيرة والذى يمس ابناء الطبقات العمالية والفلاحية الضعيفة، الذين يغادرون المؤسسة التعليمية منذ الابتدائي أو السنوات الاولى من الثانوى.

والحال أن معظم الشباب المهاجرين ينتمون بالضبط الى ضحايا النظام التعليمي بالمغرب. اذن هناك قاسم مشترك في هجرة الشباب الى الخارج، وهو ظاهرة التبعية في جميع ابعادها ونتائجها التي لا تخدم الا مصالح الطبقات السائدة ضد مصالح الجماهير الواسعة التي ترى في التعليم طريقا لتحسين اوضاعها الاجتماعية، ولكنها تصطدم بنتائج سياسة التعليم المنتهجة والتي فشلت، باعتراف النظام نفسه، في تطبيق اهدافها المعلنة في بداية الستينات والمتلخصة في شعارات: توحيد، تعميم، مغربة وتعريب التعليم. فمنذ سنة ١٩٦٢ تم وضع حد لمسلسل تعميم التعليم ودشن مسلسل اللاتدريس أو التجهيل والطرد الذى زادت في اهميتهما سياسة فرنسة البرامج، ليس فقط في التعليم الثانوى، بل وفي الابتدائي ايضا، وسياسة فرنسة المدرسين المتمثلة في جلب "المعاونين" في الوقت الذى يوجد فيه التعليم في اقصى الحاجة الى المدرسين المغاربة وفي الوقت الذى يعيش فيه عدد كبير من المتخرجين (من الجامعات الفرنسية نفسها) تحت سيف البطالة وفي الوقت الذى يلجأ فيه النظام الرجعي الى طرد المئات من رجال التعليم وتشريد عائلاتهم.

ان ازمة التعليم في المغرب تحتد عاما بعد عام.. ويكفي ان نلقي نظرة على التقارير الرسمية نفسها لنقتنع بان السنوات القادمة سوف تمر تحت عنوان احتداد التناقضات المختلفة الابعاد، المتفجرة المأساوية في آن واحد.. والتي قادت في مستوى سابق الى انتفاضة ٢٣ مارس ١٩٦٥.

ومن هنا نفهم لماذا تمثل الهجرة (الطلابية والعمالية على حد سواء) ضرورة سياسية حيوية بالنسبة للنظام، لانها تساهم في الحد من ضغط أجيال الشباب، وذلك بالرغم من قرارات الانظمة الاوروبية بوقف الهجرة.. لكن هذه القرارات نفسها تجعل من سياسة تصدير الطلبة عنوانا لازمة لم يسبق لها مثيل.. ففي اطار استراتيجية محكمة تستهدف طرد أقصى عدد من الاجانب عن طريق التعسف والمراقبة، تأتي هجمة النظام الفرنسي المتأزم ضد الطلبة الاجانب بسن عدد من القوانين ذات الطابع العنصرى وتنظيم قنوات لفرز الطلبة الاجانب ومراقبتهم أكثر ابتداء بشروط التسجيل وصولا الى الطرد ومرورا بتشديد شروط الاقامة.. بل لقد تجاوز الامر في فرنسا تطبيق القوانين المعروفة (قوانين بوني سطوليرو وأمبير) واخذ يتحول الى خرق سافر لحقوق الانسان في ظل نظام تجبره أزمة الرأسمالية الى نزع قناعه الديموقراطي تدريجيا.

ان الوعي بأهداف هذه الهجمة، والنضال ضدها مع المنظمات الطلابية الاجنبية الاخرى والفرنسية هي اليوم ضرورية اكثر من السابق، وهو نضال يتوجه الى النظام المغربي العميل بالدرجة الاولى الذى لم يحرك ساكنا كما عودنا دائما فيما يخص العمال المهاجرين المغاربة، مقيما بذلك الدليل مرة أخرى على خضوعه المطلق لاستراتيجية المستعمر القديم الجديد■

ماوراء الستار

● قامت مؤخرا المجموعة المالية "باريبا" ببيع الاسهم التي كانت تمتلكها في شركة "أمنيوم نور افريكا" (٠/٠١٩) مقابل مبلغ قدره ٢٥ مليون درهم. ومعلوم أن شركة "أمنيوم افريكا" لها مساهمات في عدة شركات مغربية. والمشترى الرسمي هو دافيد عمار "رئيس الجالية اليهودية بالمغرب"، الا انه من المؤكد أن عدة أشخاص قد استفادوا من العملية، بما فيهم من يوجد على رأس الدولة...

وخلافا للقانون الذى ينص على اعادة استثمار المبالغ الناتجة عن عملية بيع من هذا القبيل داخل المغرب، فان المبلغ المذكور قد تم دفعه بشكل رسمي خارج الوطن، وفي فرنسا على وجه التحديد... هذا مثال عن "وطنية" الطبقة الحاكمة، في وقت تعيش فيه البلاد أسوء الظروف الاقتصادية وأحلكها.

● قبل أيام معدودة من الاشتباكات الدامية مع القوات الانفصالية بالجنوب المغربي، أشيعت بعض الاخبار الشبه مؤكدة حول اعدام أربعة ضباط سرا، وهم من ضباط الطيران بمدينة مراكش، وذلك في نفس الظرف الذى تمت فيه ترقية الدليمي الى رتبة جينرال... وبعد ذلك بأيام ايضا، اشيع خبر اعدام ضابطين آخرين، قيل عنهم انهم يعارضون علنيا سياسة النظام.

فماذا وراء هذه التصفيات المتتالية؟ وما هو موقع السيد الدليمي تحديدا، الذى اصبح موضع نقاش وطعن متزايدين، باعتباره فرض على قيادة الجيش فرضا، وباعتبار مسؤولياته في النكسات السابقة والحالية بجنوب المغرب؟

● على اثر زيارته الاخيرة للسعودية، يقال أن الملك قد حصل على مساعدة مالية قدرها مليار دولار...

تونس
حوار مع حركة الوحدة الشعبية

أجرت "الاختيار الثورى" حوارا مفتوحا مع بعض الاخوة المسؤولين في حركة الوحدة الشعبية، حول الاوضاع العامة التي تجتازها البلاد، كما وجهت بعض الاسئلة المحددة للاخ أحمد بن صالح، الكاتب العام للحركة، المعروف بنضاله ومواقفه من أجل تحرر تونس وتقدمها. وفيما يلي بعض الارتسامات عن الوضع في تونس، ونص المقابلة مع الاخ أحمد بن صالح.

• • •

النظام التونسي ـ على غرار رئيسه ـ بلغ مرحلة الشيخوخة...

بعد ٢٥ سنة من "الاستقلال"، يمكن القول أن النظام السياسي الذى فرض نفسه على تونس قد بلغ مرحلة الشيخوخة ـ على غرار رئيسه ـ وهو يتعرض اليوم لازمة سياسية من أحدّ الازمات التي تعرض لها. ان هذا النظام قد تم بناؤه بهدف تركيز كل السلط بيد رئيسه والجماعة المحيطة به، الى درجة أن الاطر التيقنوقراطية الشابة الموالية للنظام، لا تجد أى مكانة ضمن هذا الاخير. واذا كانت الادارة قد سمح لها بهامش معيّن خلال الستينات لاتخاذ بعض القرارات والمبادرات، بالرغم من ان هذه القرارات كانت تتخذ بشكل بيروقراطي مركزى، فان مرحلة السبعينات قد عرفت تركيزا تاما للنفوذ بيد الفرد وجماعته. فالحزب الحاكم نفسه، تسيطر على قيادته مجموعة معدودة من الافراد، الذين يتحكمون في جميع المسؤوليات، ويعينون كل المسؤولين في جميع المستويات تحت تغطية نظام "التزكية"، الذى يسمونه "ديموقراطية".

وهذا الوضع، ما كان الا ليؤدى الى صراعات داخلية حادة ما بين الاشخاص وجماعاتهم، صراعات على النفوذ يتطاحن من خلالها البعض ضد البعض الاخر، والى افراغ الحزب مما تبقى له من جماهيرية، وتحويله الى جهاز تسود داخله المركزية وتغيب الديموقراطية، وتطغى الصراعات الشخصية المصلحية، بعيدا عن اهتمامات الجماهير الشعبية وطموحاتها.

أما البرلمان فلقد تحول أيضا الى دولب من دواليب الدولة، ومنع عليه أى انتقاد حتى في القضايا الجوهرية التي تتعلق بالعيش اليومي للناس، وبالاحرى القضايا الوطنية التي تهم مصير البلاد ومستقبلها.

ان مجمل هذه الاوضاع هي التي دفعت الى الازمة السياسية الحادة التي يعيشها النظام، والفراغ السياسي الذى تعاني منه دواليب الحكم نفسها، وبالمقابل، الانتعاش والنمو الذى تعرفه الحركة الوطنية والتقدمية المدافعة عن مصالح الجماهير الشعبية.

الازمة الاجتماعية وانتكاسة التعليم التونسي

أما من الناحية الاجتماعية، فلا احد يجادل في أن تونس قد قطعت أشواطا مهمّة وايجابية غداة الاستقلال، خاصة في ميدان التعليم، والشبيبة عامة، وكذا محاولة تحرير المرأة التونسية من أغلال الاستغلال والاستبداد.

الا أن السياسة النخبوية العامة التي أرادت وتريد خدمة مصالح حفنة من المحظوظين على حساب شعب باكمله، ما كانت الا لتؤدّى لنتائج عكسية، نسفت عمليا كل المكاسب الايجابية التي تمّ تحقيقها بفضل تضحيات ووعي الجماهير وقواتها التقدّمية.

فبعد الخطوات الايجابية التي تم تحقيقها في ميدان التعليم خلال الستينات، نرى اليوم الشباب التونسي ـ وهو يمثل ٥٢ ٪ من مجموع السكان ـ يتعرّض لسياسة الطرد المنهجية في كل المستويات، الابتدائي والثانوى وكذلك الجامعي، ويدفع به الى الفراغ والضياع وتحضر له كل الشروط والظروف السيئة للدفع به نحو الانحلال الخلقي، والعنف وتعاطي المخدرات الذى أصبح ظاهرة اجتماعية مستفحلة في أوساط الشباب.

ان انتكاسة التعليم التونسي وانحصار الثقافة الوطنية العربية، يحدث فراغا يضطر فئات من الشباب لملئه بالغيبيات والقيم الغربية التي لا علاقة لها بالحضارة العربية الاسلامية نفسها، بينما تلتجيء فئات اخرى الى الهروب الى الامام، في محاولة لرفض المجتمع ككل، جملة وتفصيلا.

الازمة الاقتصادية

في هذا المجال أيضا ـ واساسا ـ عرفت تونس اجهاضا لكل المحاولات التي قامت بها القوات الوطنية من أجل اصلاح المجتمع. فعندما بدأت التعاونيات تتعمم، وأخذت تمس مصالح المنتفعين والمستبدين، فان هؤلاء لم يتردّدوا في ضرب التجربة وايقافها، ثم التوجه نحو فتح الاقتصاد الوطني للرأسمال الاجنبي، بدعوى تنشيطه و انمائه وتكوين اليد العاملة المقتدرة... الخ الا أن النتائج الملموسة تكذب تماما كل هذه الادعاءات، كما تثبت ذلك جملة من المؤشرات الاقتصادية نلخصها في ما يلي:

ـ الارتفاع المهول للاسعار ـ التي كانت خلال الستينات محدّدة ومسعرة من طرف الدولة ـ مقابل

البقية على ص ١٩

الاخ أحمد بنصالح

س: ما هو موقفكم من الاحداث الاخيرة في مدينة قفصة، وكيف ترون تأثيراتها على الوضع في تونس.

ما وقع اخيرا في قفصة، انما هو حلقة الانفجارات التي تكررت منذ عشر سنوات. وقد نبهت حركتنا في تحليلاتها أن السياسة المتبعة وكذلك هيكلة السلطة السياسية لا بد أن يدفعا على الانفجار. استمرار القمع والكبث والاحتقار هيأ ولا يزال يهيئ لانفجارات اخرى.

وقد وصلت الحال الان الى أن الضمير الوطني يشعر بالرجوع الى نفس الجو القاتم الذى عرفناه في آخر عهد الاستعمار. ولم ينفع الاستعمار الترقيع والتلفيق والتخذير ولو كان كل ذلك استجابة لنصائح الدول العظمى. ولن ينفع النظام الحالي في تونس، ولا القائمين عليه بالعنف المتواصل، لن ينفعهم الترقيع والتلفيق والتخذير. الحل يكمن في استرجاع الشعب التونسي لسيادته وحرياته حتى يقيم نظاما جديدا مناضلا على طريق شمول التقدم والعدالة والحرية وفي طريق التضامن الكامل مع قضايا الجهة وقضايا الامة الاسلامية والعربية والقضايا الافريقية بعيدا عن التنازلات الخطيرة التي توجت أخيرا سلوك النظام التونسي المفروض منذ سنوات عديدة.

س: المساعدة الاجنبية التي تلقاها النظام تدل على مدى الارتباط بالقوى الاجنبية، الى أى مدى؟

أراد النظام أن يقاوم انفجارا داخليا فكشف عن مدى تبعيته للحماية الفرنسية، والتغطيات الامريكية. كنا نندد بمظاهر التبعية دون أن نقيّم مداها. والواقع فالنظام هو الذى كشف عن نتيجة السياسة التي يتبعها منذ أوائل السبعينات في مجالي الاقتصاد والثقافة هي سياسة كانت حتما نتيجة انتماء والعودة الى الانتماء الى حماية أجنبية في لون مختلف طبعا، لكن بفعالية أقوى في كثير من المجالات والسلوكات. الان وبعد رعدة قفصة تعمل الكثير من المصالح الاجنبية على توجيه التغييرات في تونس على أساس مغالطات لا تضفي على النظام أى مناعة. وهاته المصالح الاجنبية لها من وسائل "النصح" ما برهنت عليه في قفصة وقبلها في بعض المناسبات الاخرى.

س: كيف ترون أوضاع القوات السياسية بتونس، وما هى آفاقها المستقبلية.

القوى الشعبية واضحة المعالم في بلادنا رغم طبقات الضباب التي تغمرها من جراء القمع ومختلف الاعيب النظام القائم وأعوانه.

هناك قوى الحركة العمالية وقوى الشباب هي قوى حية صامدة حركية ولو انتظمت في خلايا متباعدة. ونحن في حركة الوحدة الشعبية ننتمي عقيدة ونضالا الى تلك القوى وما تحمله من مستقبل. لا توجد أى نبذة من حرية والا فانتظام هاته القوى وانتماؤنا اليها كان واضحا فعلا. وسيكون اليوم الذى تنجح فيه نضالاتنا ليجعل قوتنا تتجمع وتغير ما ببلادنا.

هذا الذى نعتبره بالدرجة الاولى ذا وزن حق. ومعلوم أن القوى العاملة وقوى الشباب وحركتنا هي القوى الوحيدة المعرضة دوما للقمع والاخطار.

ثم هناك مجموعة الديموقراطيين التي تنادى باصلاح الحال. يداعبها النظام ويلامسها. ثم هو الان قرر ارجاعها الى الحظيرة ولا ندرى ما سيكون الحساب الذى سيجعلها تلعب دورا آخر في هروب النظام الى التخدير والتلاعب. أو ما سيكون الحساب الذى يجعلها تصمد للاوهام.

وهناك كما هو معلوم فئات وحركات مختلفة مشتتة ذات الانتماءات المتنوعة من الشيوعيين "العازمين على الدفاع عن حوزة الوطن" ضد الجيران خاصة... الى عشاق الصين أو العاملين مع كل اتجاه والداخلين في كل لعبة. وهي فئات نتمنى لها العودة الى الاصول التونسية، الى أصولها المغربية العربية الافريقية حتى تتجمع قواها وتصبح بناءة.

وهناك بالطبع ــ أخيرا وليس آخرا ــ قوى تنتمي الى هذا الاتجاه أو ذاك وهي قوى كامنة غير محددة الا بأنها وطنية اختارت استعمال العنف للقضاء على عنف النظام. وهي قوى قد تمهد الى قلب كل شيء في تونس.

نحن في حركة الوحدة الشعبية نعتبر أنفسنا قوة تحرر وبناء تنتهج نهج النضالات الشعبية في معناها الواسع ونحافظ على استقلالنا بالنسبة لجميع التأثيرات الخارجية عن تونس وشعبها سواء كانت التأثيرات بالدول الشقيقة وحركاتها أو الدول الاخرى و...مصالحها...

س: المغرب العربي ظل ولا يزال أحد اهتماماتكم. أين هو الان في هاته الاوضاع؟

في مستوى الانظمة هو منذ أعوام متفرقع متطاحن. التفرقع واضح. والتطاحن متصاعد. تعاون بعض النظم مع القوى الاجنبية سيزيد في تشنج الاوضاع في المغرب العربي بأكمله، ويدعّم بلقنة عدائية متواصلة.

لو ارادت النظم الحالية أن تسعى الى حلول ملائمة كما يدعى القائمون عليها. لو ارادت النظم الحالية أن تسعى للاستجابة الى أصول التطلعات الشعبية في مجال التضامن في كل المجالات لتهيأت الاسباب أو بعضها الاساسي لتغييرات جوهرية في داخل كل بلد، يرتبط

البقية على ص ١٩

مقتطفات من الصحافة

PARIS MATCH

"الاستراتيجية الوحيدة للحسن الثاني هي : التفاوض"

تحت هذا العنوان تعرضت مجلة "باري ماتش ـ وهي معروفة بانتماءاتها الرجعية الواضحة ـ الى الاشتباكات الدامية التي شهدها الجنوب المغربي قائلة :

" لقد امتدت المعركة على جبهة طولها ١٢٠ كلم، وسقط على اثرها ازيد من الفي قتيل في صفوف الجنود المغاربة، بينما تم تفنيت ما تبقى من وحدتي أحد والزلاقة، اللتان كانتا مكونتين أصلا من ٦٠٠٠ رجل . وبشأن هذا التفتيت، صرح الكومندار اليوسي أن جزءا من القيادة العسكرية قد لاذ بالفرار، وتركت الجنود والضباط لشانهم .

(...) وهؤلاء الجنود، هم أغلبهم فلاحون من ضواحي مراكش، أو عاطلون من مدينة الرباط، تم وعدهم براتب مضاعف، بينما لم يتم اداء الرواتب للبعض منهم منذ سنة خلت، كما لم يسمح لهم طوال هذه المدة، باية عطلة لزيارة عائلاتهم ".

وبعد أن تطرقت المجلة للمزيد من التفاصيل حول هذه المعركة، وبعد أن ذكرت أن "البوليزاريو" قد قدم للصحافيين ازيد من ١٥٠٠ أسير من أبناء الشعب المغربي، ركزت في خاتمة المقال على بعض التخمينات والاستنتاجات تدفع الى أن النظام المغربي، سيدخل مفاوضات ومساومات جديدة، حيث قالت :

"ان بعض الجهات داخل الديبلوماسية الامريكية، تدرك أن دولة صحراوية مستقلة ستكون هي ثاني دولة مصدرة للفوسفاط في العالم، ولذلك فانها تميل الى فتح المفاوضات وكذلك الشان بالنسبة للحكومة الجزائرية .

(...) والحسن الثاني يدرك أن عليه اتخاذ قرار حاسم بالنسبة للمنطقة، والا تعرض للعزلة التامة . ولقد صرح مؤخرا أن لديه حلا "لا يعرف سره سوى هو وضميره". فهل يتعلق الامر بفيدرالية للمغرب العربي ؟"... ■

السفير

مهمة الحسن الثاني بين الرياض وبغداد

(...) ان جولة الملك تقع في نطاق الجهد السياسي ـ الديبلوماسي ـ العسكرى الامريكي لاعادة ترتيب الاوضاع على الساحة الممتدة من حدود باكستان الشرقية الى الساحل المغربي على المحيط الاطلسي لصالح هيمنة الولايات المتحدة وفي خدمة مصالحها، وهو جهد تشاركها فيه أوروبا الغربية واطراف محلية ابرزها حكومة باكستان والسعودية ومصر والمغرب .

... أين، تقع زيارة الحسن الثاني للرياض وبغداد من هذا الجهد الامريكي ؟

تقول المصادر المغربية العليمة أن السياسة الامريكية قد استقرت على ان افضل أسلوب للعمل ضد الثورة الايرانية (من الخارج) ليس تنشيط واستثمار الخلاف العراقي الايراني، لان لذلك مخاطرة تتمثل في :

ا ـ ان وقوف ايران . الى جانب المقاومة الفلسطينية يضعف موقف العراق في أى صراع مكشوف مع الثورة الايرانية .

ب ـ أنه اذا كان الهدف الامريكي هو استيعاب كل من العراق وايران في المخطط الجديد، فان تنمية تناقض قومي بينهما لا يخدم ذلك الهدف .

لذلك فالبديل الامريكي هو اللجوء الى الصراع الايديولوجي ضد الثورة الايرانية، وهو ما يجعل السعودية هي التحدى الايديولوجي المؤهل لمواجهة الثورة الاسلامية الايرانية .

ووفقا لهذا التصور الامريكي ـ تقول المصادر الوطنية المغربية ـ ذهب الحسن الثاني الى السعودية لاقناعها بأن تتصدر جبهة الصراع ضد الثورة الايرانية، وذهب الى بغداد، لاقناع الحكومة العراقية، بأن تكون "العمق السعودى" في هذه المهمة . ■

القبس

"المغرب على اتصال مباشر باسرائيل"

تحت عنوان أجب ... يا ملك المغرب، طرحت جريدة "القبس" الكويتية ما يلي :

..."الهمس السرى تحول الان الى حديث علني . والاخبار غير الرسمية صارت الان تصريحات رسمية . وكل ما تردد سابقا، نقلا عن مصادر اسرائيلية واخرى أجنبية، يصدر الان عن مراجع عربية رسمية .

والوقائع خطيرة :

المغرب على اتصال مباشر باسرائيل وبرجالها الذين يتولون مناصب رسمية . وهذا الاتصال يتم على أعلى المستويات . والعلاقات المغربية ـ الاسرائيلية تكاد تكون مشابهة في بعض وجوهها للعلاقات بين ايران واسرائيل في عهد الشاه :

محمد حسن التهامي، نائب رئيس الوزراء في رئاسة الجمهورية المصرية، هو مصدر عربي رسمي . يقول في كلام واضح وصريح أنه اجتمع مع موشي ديان وزير خارجية العدو في بلاد ملك المغرب . وأن الملك الحسن الثاني هو الذى قدم ديان الى التهامي، ووصّل بينهما الحوار، وحضر محادثاتهما حتى نهايتها .

..." ولا تستطيع المراجع المغربية الان، أن تعتصم بالصمت . وأمام ملك المغرب الحسن الثاني، أسئلة حارقة لا بد من الاجابة عليها . ■

تونس ـ تتمة

الانخفاض العملي للاجور، وبالتالي تدهور القوة الشرائية لاوسع الجماهير الشعبية الى درجة تهديدها في قوتها اليومي.

ـ نهب الخيرات التونسية، مقابل الزيادة في البطالة خاصة على اثر حل التعاونيات، واستحواذ الرأسماليين على الارض ثم تحويل فئة من الفلاحين الى عمال زراعيين، بينما يكون مصير الاغلبية اما البطالة أو الهجرة الى الخارج.

وهكذا، وفي الوقت الذى كانت تتمتع فيه البلاد، غداة الاستقلال، بشباب حي ونشيط، وبامكانيات حقيقية في التطوّر والنمو، فانها اليوم تعاني من الازمات والفراغ في كافة المستويات الاقتصادى منها والاجتماعي والثقافي والتوجيهي...

أما على المستوى الخارجي، فانه لا يمكن الحديث بتاتا عن سياسة خارجية تونسية، اذ أن كل المواقف والممارسات تنحصر في اطار تبعية مطلقة للغرب ولفرنسا على وجه التحديد.

لا محيد من انهاء التبعية للغرب

أمام هذه الاوضاع، فان حركة الوحدة الشعبية تنطلق لمعالجتها، من أن لا محيد لتونس عن حلّ مشاكلها ضمن مجموعة المغرب العربي والوطن العربي ككلّ، وبالتالي انهاء التبعية المطلقة للغرب، اذ أن تجربة عشر سنوات من هذه التبعية لن تأتي الا بالازمات، ولم تزد المشاكل الا تعميقا واستفحالا.

انه لا محيد أيضا من الغاء نظام الحزب الواحد الديكتاتورى، وتوفير امكانية التعبير السياسي الحرّ والديموقراطي، ونهج سياسة اقتصادية جديدة تشرع حاليا في حلّ مشكلة البطالة بهدف انهائها، ونهج سياسة اجتماعية عادلة، انسانية وتقدّمية، تبدأ أول ما تبدأ به، بتوفير تعليم تونسي عربي ومعمّم.

ومن أجل هذا، ترى حركة الوحدة الشعبية ضرورة ملحة في تحقيق شروط أدنى فورية، يتلخص اهمها في اطلاق كافة المعتقلين السياسيين، ومراجعة النظام السياسي الراهن، بدءا بتنظيم انتخابات حرّة ونزيهة ووصولا الى معالجة مشكلة رئاسة الدولة بنفسها. ■

مقابلة مع الاخ أحمد بنصالح ـ تتمة

بمستقبل المغرب العربي كمجموعة. لكن نحن ابعد ما يكون اليوم عن هذا: فكل نظام يعتبر نفسه اكتشف الحقيقة وانتهج الاتجاه القويم وكل يرى في جيرانه العداء أو الخوف أو الغيرة أو حب الهيمنة.

والواقع ان هذا التفرقع وهذا التطاحن مما وصمتان في جبين كافة النظم الحالية. وصمتنان من نتائجهما رجوع التأثيرات الاجنبية واحيانا الهيمنة وما يتبعها من حضور عسكرى لا يرجى منه اى خير ولو بقي في عرض البحار فضلا عن ان يكون متواجدا في الادارة وفي شكل الاستشارة. مسؤولية عظمى ستجعل الشعوب تتصدى شيئا فشيئا وتصاعد تصديها لكل هاته الاوضاع.

ورغم كل هذا فنحن سنعتبرها خطوات ايجابية كل الخطوات التي تتخذها النظم الحالية نفسها لتجتمع على الاقل للقضاء معا على أسباب اى تدخل أجنبي منادى به أو مفروض.

ذلك يكون على أساس حل كل مواطن الخلاف والتطاحن ومن أجل الاتفاق على أن تأخذ الحريات الديموقراطية مكانا يسمح لجميع القوى ان تساهم في بناء أوطانها الصغيرة ووطنها الكبير.

اما أساليب الوصول الى مثل هذا الوضع ممكنة الاستنباط متى توفرت العزيمة الصادقة وخاصة الجراة السياسية التي هي أجلّ عبارة عن النظرة المستقبلية.

س: مؤتمركم الاخير: هل أبرز خطا جديدا وفي أى اتجاه؟

عقدنا ندوة قومية تحضيرية لمؤتمر نتمنى ان يقع يوما ما. هي ندوة اكدت واوضحت الخط المعروف لحركتنا والمعبر عنه في بيان الحركة وفي مقترحاتها وخاصة منها المعروفة بمقترح الخمس نقاط الهادفة الى تغيير ديموقراطي في بلادنا.

وهي ندوة أعطت الاهمية لامرين اثنين أيضا هما:

أولا: هيكلة الحركة.

ثانيا: اعداد سياسة بديلة شاملة: لطرق الحكم ومؤسساته، للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للاختيارات الثقافية، للاختيارات الخارجية. ■

الإختيار الثوري

•

عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الأشتراك السنوي
30 ف.ف او مايعادله

الحساب البريدي
C.C.P. 115150 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE
N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:
J'IMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

كلمة العدد

تناقلت المصادر الاجنبية بتركيز واهتمام، أخبار المعارك الطاحنة التي دارت مؤخرا بالجنوب المغربي: مآت الضحايا ـ ٢٠٠٠ حسب بعض المصادر ـ خسارات مادية ضخمة، وحدات بكاملها تم تشتيتها أو على الاقل تحطيم تنظيمها...

ماذا يمكن أن يكون شعور المناضل التقدمي، أو المواطن بشكل عام أمام هذه الانباء؟ لا يمكنه الا أن يحس تلقائيا بالالم والمرارة...

لكن، وبتجاوز لهذا الاعتبار الاولي والعاطفي، تتبادر الى الذهن عدة أسئلة لا بد من طرحها والاجابة عنها: من هم الضحايا؟ وكيف آلت الامور الى هذا المستوى؟ وما هو العلاج؟

الضحايا هم بكل تأكيد من صفوف أبناء الجماهير الشعبية المغربية، الواقفين على الواجهة في كل المستويات: عسكريا، اقتصاديا واجتماعيا. انهم هم الذين يتحملون أعباء الازمة الاقتصادية والتضحيات التي أصبحت تمس قوتهم اليومي، في حين أن حفنة من المستغلين والمنتفعين لا تزيد الا غنا وبدخا .. انهم هم أبناء العمال والفلاحين، الذين يقدمون أرواحهم خدمة لقضيتنا العادلة، في الوقت الذى ينعم فيه البورجوازيون والسماسرة برخاء الحياة التي اكتسبوها استغلالا لعرق جبين شعب بأكمله.

أما سر الخسارات العسكرية التي تعاقبت على الخسارات الديبلوماسية والسياسية فيرتبط أصلا بشكل ومضمون الطرح الذى سجنت فيه مسألة السيادة الوطنية المغربية في ظل "الاجماع الوطني"، بقيادة نفس الطبقة السائدة وممثلها السياسي النظام الراهن، على حساب الطرح الوطني التقدمي المستقل للتحرير الشعبي الحقيقي.

ان تزكية خطط نظام مرتبط عضويا بالاستعمار والامبريالية، والقبول بالتخاذل والمساومات التي كانت ولا تزال تشكل جوهر ممارساته وعمق نهجه الدائم، ما كان الا ليؤدى للنتائج التي نعيشها اليوم، والتي تبرز معالمها في الخسارات والاعباء المفروضة على شعبنا، اقتصاديا، سياسيا وديبلوماسيا، وكذا عسكريا.

أما العلاج، أما المخرج، فيكمن بطبيعة الحال في ازالة أسباب المرض، أى ضرورة تغليب الطرح الوطني التقدمي الذى يعتمد أولا وأخيرا طاقات الجماهير وامكاناتها الخلاقة، ويضع الخط الفاصل مع الطبقة السائدة ومساوماتها ومؤامراتها على السيادة الوطنية والشعبية على حد سواء.

ان نهج هذا الطريق، بفسخ الاجماع الوطني المزعوم الذى يشمل الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، ومن ثم توفير الشروط اللازمة لقيام الوحدة بين كل القوى الوطنية الشعبية، بمعزل عن مستغليها وجلاديها، وعلى أساس حد أدنى من الوضوح والممارسة العملية، يصهرها معمعان النضال المناهض للامبريالية والرجعية .. ان نهج هذا الطريق هو الذى سيعيد لقضيتنا الوطنية صحيتها وسلامة طرحها، وهو الكفيل أيضا، بالوقوف في وجه كل المساومات والمؤامرات التي تحاك ضدها في الخفاء. ■